السيناريوهات المالية المستقبلية للدولة الإسلامية في العراق والشام

نتائج من ورشة عملٍ لمؤسسة RAND

كولِن ب. كلارك (Colin P. Clarke)، كيمبرلي جاكسون (Kimberly Jackson)، باتريك ب. جونستون (Patrick B. Johnston)، إريك روبنسون (Eric Robinson)، هاورد شاتز (Howard Shatz)



NATIONAL SECURITY RESEARCH DIVISION RAND

السيناريوهات المالية المستقبلية للدولة الإسلامية في العراق والشام

نتائج من ورشة عملٍ لمؤسسة RAND

كولِن ب. كلارك (Colin P. Clarke)، كيمبرلي جاكسون (Kimberly Jackson)، باتريك ب. جونستون (Patrick B. Johnston)، إريك روبنسون (Eric Robinson)، هاورد شاتز (Howard Shatz)

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني:
www.rand.org/t/CF361

إن المعلومات المتعلقة بطباعة هذا المنشور متوفرة في مكتبة الكونغرس تحت الترقيم التالي:
الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب: ISBN: 978-0-8330-9739-2

تمّ نشر هذا البحث بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا

صورة الغلاف: الصور مأخوذةٌ بتصرّفٍ من رويترز *(Reuters)* **وفوتوليا** *(Fotolia)*

تمهيد

لقد وُصِفَت الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بأنها أغنى مجموعةٍ إرهابيةٍ في التاريخ. من الاستيلاء على المصارف، إلى الابتزاز، إلى الاتّجار بالنفط والمنتجات النفطية، طوّرت الدولة الإسلامية في العراق والشام روافدَ متنوّعةً من الإيرادات. يصف هذا التقرير التطوّر المحتمل لموارد تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام في ظل ثلاثة سيناريوهاتٍ محددة، تعرض مجموعةً من الظروف. تشمل هذه الأخيرة (1) استمراراً في الحملة الحالية لمكافحة هذا التنظيم، (2) تسويةً تفاوضيةً في سوريا وتسويةً سياسيةً في العراق و(3) خسارة كامل الأراضي عن طريق القتال، بدون تسويةٍ تفاوضيةٍ أو تسويةٍ سياسية. تنبثق الخلاصات من ورشة عملٍ أُقيمَت في مقر مؤسسة RAND في آرلينغتون (Arlington) خلال شهر يونيو/حزيران 2016. شَمَلَ الحضور موظفين من مؤسسة RAND ومن غيرها، والسبب في شَمل جميع هؤلاء عائدٌ إلى خبرتهم في المجال المتعلق بالدولة الإسلامية في العراق والشام أو بالعراق.

لقد رَعَت هذا المشروع مجموعةٌ مشتركةٌ بين الوكالات ضمن الحكومة الأمريكية، وتمّ تنفيذه داخل مركز السياسات الاستخباراتية التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطنيّ (Intelligence and Policy Center of the RAND National Defense Research Institute)، وهو مركز بحوثٍ وتطويرٍ يعمل بتمويلٍ فيدراليّ، وبرعاية مكتب وزير الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة (Joint Staff)، وقيادة المقاتلين الموحَّدّة (Unified Combatant Commands)، وقوات البحرية (Navy)، وقوات مشاة البحرية (Marine Corps)، ووكالات الدفاع (Defense Agencies)، ومجموعة استخبارات الدفاع (Defense Intelligence Community).

للمزيد من المعلومات حول مركز السياسات الاستخباراتية، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/nsrd/ndri/centers/intel، أو الاتصال بمدير المركز (معلومات الاتصال متوفّرةٌ على صفحة الإنترنت).

المحتويات

الشكل

الملخّص

لقد وُصِفَت الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بأنها أغنى مجموعةٍ إرهابيةٍ في التاريخ. من الاستيلاء على المصارف إلى الابتزاز، إلى الاتّجار بالنفط والمنتجات النفطية، طوّرت الدولة الإسلامية في العراق والشام روافدَ متنوّعةً من الإيرادات من أجل تكديسها في صندوقٍ للحروب لا يستهان به، والذي تستخدمه لتمويل تنظيمها. خيارات السياسات لمحاربة الدولة الإسلامية في العراق والشام تشمل جهوداً لبتر الإيرادات عن المجموعة. إضافةً، الطرق التي تولّد الدولة الإسلامية في العراق والشام بموجبها المال وتنفقه يمكن أن تعكس التغييرات في نقاط قوّتها ونقاط ضعفها واستراتيجيتها. بالتالي، إنّ فهم كيفية تأثير النشاطات المالية للدولة الإسلامية في العراق والشام وتأثّرها بالعوامل الداخلية والخارجية مهمٌّ جداً من أجل تطوير صورةٍ تحليلية كاملةٍ للدولة الإسلامية في العراق والشام – وفي نهاية المطاف لمكافحتها.

على الرغم من أنّ جهود التحالف الدوليّ أنقصت بالفعل إيرادات الدولة الإسلامية في العراق والشام ، تستمر المجموعة في توليد دخلٍ وشنّ هجمات. نظراً لمرونة المجموعة، والجهد العالميّ ضدها، فإنّ ملاحظة المسار الماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام في ظل ظروفٍ متنوّعة يُعَدّ مسعى جديراً بالاهتمام. وِفقاً لذلك، أجرت مؤسسة RAND دراسةً للأمد القصير من أجل استكشاف مستقبل موارد تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام. لهذه الغاية، عقدت مؤسسة RAND ورشة عملٍ صغيرةٍ في مكتبها في آرلينغتون (Arlington)، في شهر يونيو/حزيران 2016. المشاركون كانوا ثمانيةً من المحترفين الذين يملكون خبرةً تتعلق بالشرق الأوسط، والدولة الإسلامية في العراق والشام، ومكافحة الإرهاب، والاقتصاد. هويات وتعليقات المشاركين في هذه المحاضر تظل سرّية. التزمت مؤسسة RAND بحماية المشاركين في البحث في ورشة العمل وفي هذا التقرير تمشّياً مع السياسات الأمريكية الفيدرالية وتنظيمات وزارة الدفاع التي تحكم حماية المشاركين في الأبحاث. تستند تعليقات المشاركين إلى تجاربهم الاحترافية، ولا تمثّل سياسات ومواقف وكالاتهم، أو وزارة الدفاع الأمريكية، أو الحكومة الأمريكية.

عن طريق استخدام مجموعةٍ من ثلاثة سيناريوهاتٍ بناها فريق المشروع، حدّدَ المشاركون في ورشة العمل كيف يمكن أن يؤثّر كل سيناريو على إيرادات الدولة الإسلامية في العراق والشام ونفقاتها. لم تُنشئ ورشة العمل نموذجاً لسلوك جبهة النُّصرة (التي أصبح اسمها الآن جبهة فتح الشام) أو غيرها من المجموعات المتمرّدة في ظل السيناريوهات الثلاثة.

من أجل دراسة الكيفية المحتملة لتطوّر موارد تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام، طلب فريق مؤسسة RAND من المشاركين في ورشة العمل أن يحلّلوا تأثير كل سيناريو على تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام عند انقضاء 6 أشهر، و12 شهراً، و18 شهراً منذ بداية كل سيناريو. شكّلت مناقشة هذه السيناريوهات الثلاثة – (1) الوضع القائم، (2) تسويةٌ تفاوضيةٌ في سوريا وتسويةٌ سياسيةٌ في العراق، و(3) خسارة الدولة الإسلامية في العراق والشام لكامل أراضيها عبر الطرق القتالية في سوريا والعراق – أرضيةً للمناقشة في ورشة العمل وللنتائج التحليلية في هذا التقرير.

يعكس هذا التقرير بأمانة نتائج ورشة العمل: لم يُشرِب المؤلفون تحليلهم الخاص في الوثيقة بما يتجاوز نقاط الإيضاح. إضافةً لذلك، أُرسِلَت نسخةٌ أوّليةٌ من التقرير إلى كل المشاركين في ورشة العمل للحصول على تعليقاتهم، من أجل ضمان أن يعكس التقرير بدقةٍ ما رشح داخل ورشة العمل ذاتها.

السيناريوهات

نظر المشاركون في ورشة العمل إلى سيناريوهاتٍ ثلاثة. عَرَضَ السيناريو الأول الوضع القائم، وفيه تستمر كل التحركات الحالية لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) في المستقبل بدون تغييراتٍ رئيسيةٍ في الحملة العسكرية أو أفعال الحكومتَين العراقية والسورية. بالتحديد، تظل الدولة الإسلامية في العراق والشام تحت الضغط في مناطقَ من كِلا سوريا والعراق، ولكنها تحتفظ بعاصمتها في الرَّقَّة بالإضافة إلى مساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي، تشمل الموصل ومناطقَ تقع إلى جنوبها. هي أيضاً تحافظ على قدرة شنّ الهجمات الإرهابية في أنحاء المنطقة.

عَرَضَ السيناريو الثاني تسويةً تفاوضيةً في سوريا ومصالحةً في العراق. يُنَحّى بشار الأسد عن السلطة ويُستبدَل بحاكمٍ جديد. يشمل اتفاقٌ ناجحٌ متعدد الأطراف وقفاً لإطلاق النار بين كل الجهات المعنية، باستثناء الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النُّصرة (التي تغيّرت تسميتها إلى جبهة فتح الشام في يوليو/تموز 2016). حتى بوجود وقفٍ لإطلاق النار، ستظل الدولة الإسلامية في العراق والشام تتحكّم بجيوبٍ من الأراضي في أنحاء وسط وشرق سوريا، ولكنها ستكون أكثر عزلةً بكثير مما كانت عليه قبل التسوية. الأحزاب الكوردية وما تبقّى من المؤسسة السياسية السُّنّيّة توافق على التعاون مع الحكومة المركزية، بوصف ذلك جزءاً من المصالحة في العراق، والحكومة المركزية بدورها، تكون أكثر مراعاةً لمطالبهم.

يعرض السيناريو الثالث حلاً عسكرياً بشكلٍ حصريّ. من خلال العمليات القتالية، تُطرَد الدولة الإسلامية في العراق والشام من الموصل والرَّقَّة. يبقى الأسد على رأس السلطة في سوريا؛ تظل الحكومة العراقية مشرذمةً وغير فعالة، ولكنّ إقليم كوردستان ما زال جزءاً من العراق. قد يبقى بعض عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام مبعثرين في أنحاء سوريا والعراق. ومع أنهم لن يسيطروا على أراضٍ، سيظلون قادرين على شنّ هجماتٍ إرهابية.

نظراً للقيود على الوقت والموارد، اختار المؤلفون التركيز على هذه السيناريوهات الثلاثة. تمّ الوصول إلى السيناريوهات بالتشاور مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية، وجرى تصميمها بحيث تكون مستقلةً من الناحية التحليلية. إنّ أيّ حملةٍ ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام يُحتمل أن تحتويَ على عناصرَ من السيناريوهات الثلاثة جميعاً، لكنّ الفصل بينها أفضى إلى مناقشةٍ أكثر تركيزاً بشأن تداعيات كلٍّ من هذه السيناريوهات. إنّ التركيز على ثلاثة سيناريوهاتٍ سمح للمشاركين بتغطية الاتساع والعمق الضروريَّين كليهما، لاستثارة الفروق الدقيقة المهمة بدون التورّط في التفاصيل الصغيرة. كل السيناريوهات افترضت ضغطاً عسكرياً متنامياً على الدولة الإسلامية في العراق والشام، نظراً للتوافق بين مؤسسة RAND والمسؤولين في الحكومة الأمريكية بأنّ هذا هو مسار الصراع الأكثر احتمالاً.

النقاط الرئيسية للتوافق والخلاف

واحدةٌ من فوائد صيغة ورشة العمل كانت قدرتنا على التعريف بنقاط التوافق والخلاف بين الخبراء المختصّين. تشير نقاط التوافق الرئيسية إلى الكيفية التي ستتطوّر الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بحسبها من الناحية المالية، بغضّ النظر عن تحركات التحالف المكافِح لها. تُضيء نقاط الخلاف الرئيسية على مواطن الغموض المتعلقة بالتطوّر الماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام، مما يمكن أن يقوم مقام الأولويات الجماعية لاكتساب وضوح الرؤية بشأن كيف سوف تتطوّر الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ظهرت في ورشة العمل مجالاتٌ عديدةٌ من التوافق في ما بين الخبراء المختصّين. أولاً، الدولة الإسلامية في العراق والشام تنظيمٌ ذو قدرةٍ عاليةٍ على التكيّف ويتمتع بالمرونة، وإنّ إيراداته من الابتزاز وفرض الضرائب من المرجّح أن تستمر حتى في غياب السيطرة على الأراضي. ثانياً، سوف تستمر الدولة الإسلامية في العراق والشام تنظيماً إرهابياً على امتداد أيّ إطارٍ زمنيٍّ يطاله التخطيط، وهو أمرٌ عائدٌ بدرجةٍ كبيرةٍ إلى قدرة المجموعة على التكيّف تحت الضغط. ثالثاً، إنّ انتصاراً عسكرياً على الدولة الإسلامية في العراق والشام، لا يعالج في الوقت نفسه العوامل السياسية الأساسية الكامنة وراء صعود المجموعة، لن يكون إلا انتصاراً مؤقتاً، لأنّ مُخَلَّفات المجموعة سوف تحاول أن تعيد تشكيل نفسها (ربما تحت مُسمّى جديد)، أو أنّ مجموعةً بديلةً ستتحرك أو تتشكّل لأخذ مكانها. أخيراً، كلما استمر المأزق بين الدولة الإسلامية في العراق والشام وقوات التحالف لمدةٍ أطول، سيكون الوضع أفضل بالنسبة للدولة الإسلامية في العراق والشام، إذ إنها ستغدو مستحكمةً أكثر على هيئة كيانٍ سياسيٍّ في أجزاءٍ من العراق وسوريا.

المشاركون اختلفوا كذلك بشأن قضايا متعددة، شَمَلَت ما إذا كان يُحتمَل أن تسعى الدولة الإسلامية في العراق والشام للحصول على رعايةٍ من دولةٍ خارجيةٍ إنْ هي استمرت في مواجهة ضغطٍ ماليّ؛ ومدى بقاء المجموعات التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام مرتبطةً مالياً بالمصدر في حال الهزيمة في الحرب أو حصول تسويةٍ سياسية؛ وإذا ما كان التنظيم سوف يحاول بناء اقتصادٍ مغلق، أو تحويل المزيد من موارده باتجاه الحوكمة في أيٍّ من الأراضي المتبقّية؛ والسرعة التي ستتهاوى بها العلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام بعد الهزيمة العسكرية أو السياسية.

التداعيات بالنسبة لتحركات مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)

لقد قدَّمَت مناقشة التبعات المحتملة بالنسبة للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) عبر هذه السيناريوهات الثلاثة المتعارضة عدداً من التداعيات بالنسبة لجهد مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام. شَمَلَت هذه، القيام بتحركاتٍ لمكافحة طرقٍ محددةٍ لجمع المال داخل أراضي الدولة الإسلامية في العراق والشام، باستخدام المعلومات المالية من أجل الإضرار بالمجموعة، مما يؤدي إلى تآكل قدرتها على جمع المال على امتداد أرضها، وضمان ألا تتحول نحو جمع المال مما هو خارجٌ عن أرضها.

من أجل شلّ المصادر الرئيسية للثروة لدى المجموعة، سيكون من الضروريّ الاستمرار في الضغط على العمليات النفطية للدولة الإسلامية في العراق والشام، ومواقع المبالغ النقدية الضخمة داخل العراق وسوريا من خلال الضربات الجوية والغارات.

في ما يتجاوز النفط، على المدى القصير، إنّ غياب قواتٍ معارِضةٍ تتمكن من استعادة كل أراضي الدولة الإسلامية في العراق والشام والمحافظة عليها يعني أنّ المجموعة سوف تستمر في السيطرة على مواردَ اقتصاديةٍ مهمة، تشمل أجزاءً من قطاعات الزراعة والتصنيع والمال في العراق وسوريا. سوف تستمر الدولة الإسلامية في العراق والشام بتعويض الخسائر في بعض روافد الإيرادات عن طريق زيادة توليد الإيرادات في مجالاتٍ أخرى، مثل الموارد الاقتصادية الأخرى التي قد تسيطر عليها. هذه الموارد يجب أن يُنظَرَ في استهدافها أو إخضاعها للعقوبات.

سلاسل الإمداد لدى الدولة الإسلامية في العراق والشام لتجارة السلع والخدمات مع عناصرَ من غير الدولة الإسلامية في العراق والشام وأيّ وسطاء يسهّلون تلك التجارة، والمشترون النهائيون الذين يعلمون أنهم يتعاملون مع الدولة الإسلامية في العراق والشام، يجب أيضاً التعرّف إليهم والنظر في فرض العقوبات عليهم واستهدافهم. النظر في أيّ سلطاتٍ جديدةٍ ضروريةٍ يجب أن يبدأ بشكلٍ مبكر.

إذا كان بمقدور التحالف أن يُحدِثَ التآكل في تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الحدّ الذي تعاني فيه المجموعة من أجل دفع الرواتب، قد يمزّق هذا الأمر التماسك الداخليّ بين المقاتلين والقيادة العليا وقد يعطّل التجنيد. يشير تحليلٌ سابقٌ لوثائقَ سريةٍ تابعةٍ للمجموعة التي سَلَفَت الدولة الإسلامية في العراق والشام، أي الدولة الإسلامية في العراق، إلى أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام قلقةٌ أيضاً بشأن اختلاس الأموال الذي يقوم به مقاتلوها أنفسهم. إنّ الإضاءة على هذه الإخفاقات المالية بواسطة الرسائل الفعالة سيؤدي حتماً إلى تأزيم التصوّرات لدى العموم بشأن الاقتدار الماليّ للمجموعة وجدارتها بالثقة، لاسيما بين الأعضاء، أو الأعضاء المحتملين، أو المتعاطفين. إنّ رفع السرّية عن وثائقَ أحدث عهداً تمّ الاستيلاء عليها، تخصّ الدولة الإسلامية في العراق والشام، وفيها ذِكرٌ للضغط الماليّ، من شأنه تقوية هذه الرسالة بصورةٍ أكبر ويُعِين على التنسيق بين بلدان التحالف الدوليّ لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام.

في ما يتجاوز القطاعات والأنشطة المحددة، مثل النفط أو التجارة، من الضروريّ أن تقوم قوات التحالف بكسر سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على الاقتصاد، وفصلها عن الشعب الذي تستفيد منه.

عند استعادة الأرض من الدولة الإسلامية في العراق والشام، سوف تكون هناك حاجةٌ لأن يعتمد القسم الأكبر من مهمة المكافحة المالية للدولة الإسلامية في العراق والشام على أدوات إنفاذ القانون بدلاً من الأدوات العسكرية حصرياً من أجل معالجة الإيرادات المستمرة للدولة الإسلامية في العراق والشام من الابتزاز وفرض الضرائب. هذا لأنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام، حتى بعد فقدانها للسيطرة على الأراضي، ستحافظ على قدرة وصولٍ إلى الأراضي والإيرادات المتعلقة بها، كما فعل سَلَفها تنظيم القاعدة في العراق (AQI) عندما كان مجموعةً سرّيةً منخرطةً في عددٍ من خُدَع الابتزاز وغيرها من أنشطة جمع الأموال التي أبقَت المجموعة عاملة. يشير هذا الأمر إلى حاجةٍ لاستثمار المزيد من الموارد في تدريب الكيانات العراقية لإنفاذ القانون وغيرها في ما يتجاوز تقديم المشورة إلى المساعدة والتدريب

وتجهيز جهودها العسكرية.

لقد تفادت الدولة الإسلامية في العراق والشام الاعتماد على جهاتٍ فاعلةٍ خارجيةٍ من أجل التمويل، لكنّ هذا الاتجاه قد لا يستمر إلى ما لا نهاية. يجب أن تستمر الأدوات التقليدية لمكافحة تمويل الإرهاب في إبقاء المجموعة معزولةً عن الجهات المانحة الثرية. ينبغي أن يستمر التحالف في رصد التدفقات المالية إلى الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل المعرفة بالتغييرات الحاصلة في التمويل، لاسيما من جهة بلدانٍ كان للأفراد الأثرياء فيها تاريخٌ من تمويل القضايا الجهادية. إنّ ما يزيد على عقدٍ من الحرب ضد تنظيم القاعدة زوّد وزارة الخزانة الأمريكية (U.S. Treasury Department) ووكالاتٍ أمريكيةٍ أخرى بتجربةٍ قيّمةٍ في التعرّف إلى أموال الإرهابيين المرتبطة بالقطاع الماليّ المشروع ومحاربتها.

بغضّ النظر عن الخطوات القادمة في الحرب ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام، إن يكن من حيث استمرار الوضع القائم، أو التسوية التفاوضية في سوريا والتسوية السياسية في العراق، أو الانتصارالحربيّ على الدولة الإسلامية في العراق والشام في كلٍّ من العراق وسوريا، فإنّ معالجة المظالم الأساسية والعوامل الهيكلية الكامنة التي قادت إلى ظهورالدولة الإسلامية في العراق والشام، يجب أن تكون مكوّناً مهماً في الاستجابة الشاملة من جهة التحالف. يستند خط الجهد هذا بشكلٍ أساسيٍّ إلى الدبلوماسية، في ما يتعلق بكِلاً من العمل في اتجاه تسويةٍ تفاوضيةٍ في سوريا، وممارسة التأثير على الحكومة العراقية لكي تقوم بسعيٍ أكثر جدّيّةً لإنهاء الطائفية التي تتّصف بها السياسة العراقية. الانتصار العسكريّ وحده لن يحقق هذا الأمر. بدون خطواتٍ باتجاه المصالحة السياسية في كل بلد، ستظل الدولة الإسلامية في العراق والشام عاملةً في أوساط المجتمعات السّنّيّة المحلية وتجمع الإيرادات منها، حتى في غياب السيطرة على الأراضي.

شكرٌ وعرفان

يشكر المؤلفون المشاركين في ورشة العمل لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) المعنيّة بسيناريوهاتها المالية المستقبلية (Counter–ISIL Finance Futures Workshop)، لمشاركاتهم ومساهماتهم الصادقة، ويشكرون ليا هرشي (Leah Hershey) من مؤسسة RAND لدعمها الإداريّ. نشكر أيضاً المسؤولين الحكوميين المعنيين في جهود مكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام للمناقشات المثمرة ولدعم هذا العمل، وكذلك مراجِعَيْنا، جيفري مارتيني (Jeffrey Martini) وفيل ويليامز (Phil Williams)، لتعليقاتهما المدروسة التي حَسَّنَت مسوّدة التقرير بصورةٍ كبيرة. كل الأخطاء تقع مسؤوليتها على المؤلفين.

الاختصارات

AQI	al-Qa'ida in Iraq تنظيم القاعدة في العراق
CIFG	Counter–ISIL Finance Group المجموعة المعنية بمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام
CJTF-OIR	Combined Joint Task Force – Operation Inherent Resolve قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب
FATF	Financial Action Task Force فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية
ISIL	Islamic State of Iraq and the Levant الدولة الإسلامية في العراق والشام
KFR	kidnapping for ransom الاختطاف مقابل فدية
PMU	Popular Mobilization Units وحدات الحشد الشعبيّ
WMD	weapons of mass destruction أسلحة الدمار الشامل

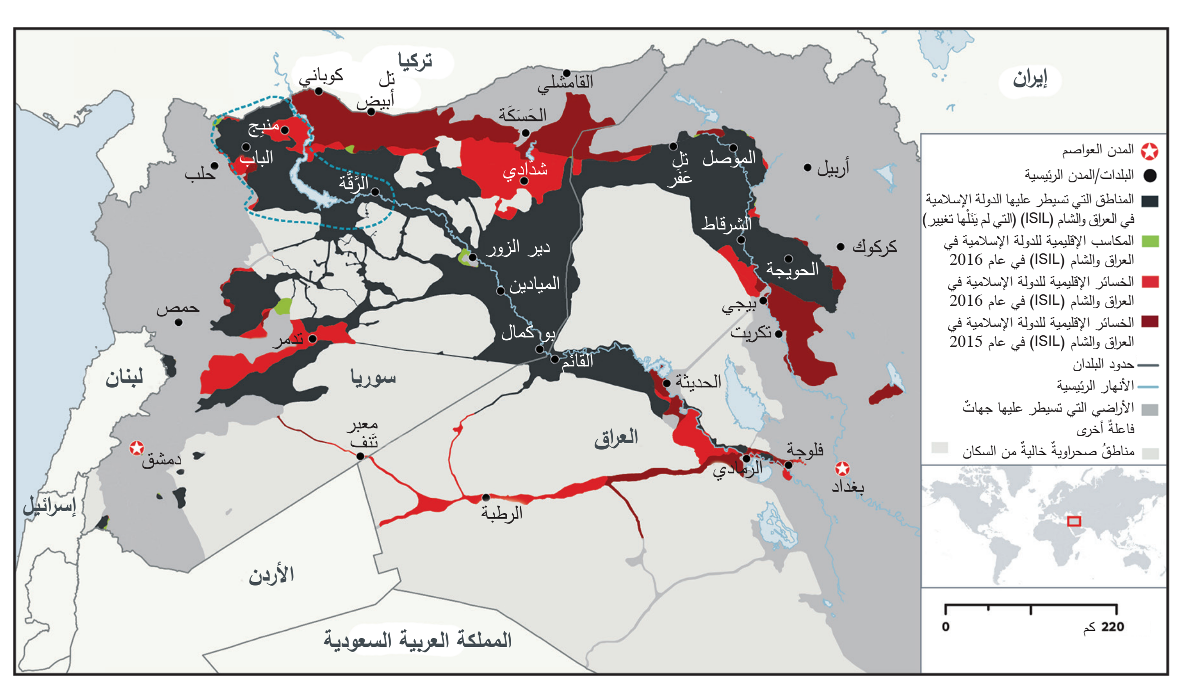
المقدّمة

إنّ مكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) هي خطٌّ مهمٌ من الجهد في أوساط التحركات الأمريكية والدولية الساعية إلى إحداث التآكل في المجموعة وتدميرها. لقد سيطرت المجموعة على مساحاتٍ واسعةٍ من العراق وسوريا، وأسست مجموعاتٍ تابعةً لها، وبذرت الرعب حول العالم، واستعبدت الناس، وقتلت الآلاف، وساعدت على زعزعة استقرار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دولياً، تقود المجموعة المعنية بمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (Counter-ISIL Finance Group) والتي تترأسها إيطاليا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، الجهد لإحداث التآكل في تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام. على الصعيد الوطنيّ، هناك عددٌ كبيرٌ من الوكالات المنخرطة في هذا الجهد. جهود مكافحة التمويل قادت إلى نجاحاتٍ ملحوظة، مثلاً، تخفيض الإيرادات النفطية المفترضة من 500 مليون دولار أمريكيّ عام 2015 إلى ما يُتَوَقَّع أن يكون 250 مليون دولارٍ أمريكيّ في عام 2016. هذه النجاحات ترافقت مع مكاسبَ عسكريةٍ ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام ومكاسبَ في الأراضي بمقابل التنظيم المذكور (الشكل رقم 1.1)، وكانت في آنٍ

الشكل رقم 1.1

خسائر الأراضي للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بين يناير/كانون الثاني 2015 ويوليو/تموز 2016



المصدر: كولمب ستراك (Columb Strack)، "الخلافة الإسلامية تتقلص بنسبةٍ إضافيةٍ تبلغ 12 في المئة في عام 2016" (The Islamic Caliphate Shrinks a Further 12 Percent in 2016)، شركة آي أتش أس جينز 360 (*IHS Jane's* 360)، 11 يوليو/تموز، 2016.

RAND *CF361-1*

معاً سبباً لهذه المكاسب ونتيجةً لها.

مع ذلك، يبقى سؤالٌ بسيطٌ ولكن مهم: كيف تؤثّر هذه الجهود على الدولة الإسلامية في العراق والشام، وبالخصوص، على قدرتها على جمع المال واستخدامه لتمويل عملياتها؟ إنّ قسماً رئيسياً من ذاك السؤال هو ما إذا كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام تتمكن من تعويض الخسائر في أحد روافد الإيرادات عن طريق زياداتٍ في رافدٍ آخر، وكيف تستطيع أن تقوم بذلك. إنّ ملاحظة تطوّر الدولة الإسلامية في العراق والشام في ظل مجموعةٍ من الظروف المتوَقَّعَة يمكن أن يساعد في تنوير الجهود لمكافحتها، وتشكيل التوقعات بشأن النجاحات والإخفاقات المستقبلية.

في يونيو/حزيران 2016، عقدت مؤسسة RAND ورشة عملٍ صغيرةٍ من نصف يومٍ في آرلينغتون، فرجينيا (Arlington, Virginia)، من أجل النظر في المسارات المالية المحتملة للدولة الإسلامية في العراق والشام خلال المدى القصير والمتوسط، ومناقشة التبعات الناتجة في السياسات. جَمَعَت مؤسسة RAND بين ثمانية خبراءَ من اختصاصاتٍ مستقلةٍ متعددةٍ ولكن مترابطة. شَمَلَت المجموعة أخصائيين في العلوم السياسية، واقتصاديين، ومحللين للسياسات، ومسؤولين سابقين رفيعي الرتبة من المجموعة العسكرية والاستخباراتية ممّن لديهم تجربة عقودٍ من السنوات في دراسة الإرهاب، ومكافحة الإرهاب، والتمرد، والمال المستخدم للتهديد. كذلك، كان العديد من المشاركين أصحاب تجربةٍ مباشرةٍ في البيئات التي فيها انتشارٌ عسكريّ، لاسيما العراق وأفغانستان، بصفةٍ عسكريةٍ أو مدنية. أُبقيَت هويات المشاركين وتعليقاتهم سريّةً في هذه المحاضر، ويعود ذلك جزئياً لضمان مناقشةٍ صادقة. اتّبعت مؤسسة RAND اجراءات حماية المشاركين في البحث في ورشة العمل وفي هذا التقرير، تمشياً مع السياسات الأمريكية الفيدرالية وتنظيمات وزارة الدفاع التي تحكُم حماية المشاركين في الأبحاث. تستند تعليقات المشاركين إلى تجاربهم الاحترافية وهي لا تمثّل سياسات ومواقف وكالاتهم، أو وزارة الدفاع الأمريكية، أو الحكومة الأمريكية.

تحضيراً لورشة العمل، زوّدت مؤسسة RAND المشاركين بوثيقتَين. قدّمت الأولى تحليلاً موجزاً فيه تفصيلٌ للحالة الراهنة لتمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام. شَمَلَت الوثيقة مقاطعَ تتعلق بإيرادات الدولة الإسلامية في العراق والشام ونفقاتها والإجراءات المضادة من قِبَل التحالف، ومناقشةً لاستطاعة المجموعة إدامةَ قدراتها العملياتية والتنظيمية. الملحق B يعرض هذه الوثيقة.

الوثيقة الثانية وَصَفَت ثلاثة سيناريوهات. طُلِبَ من المشاركين أن يُصدِروا حُكماً بشأن كيفية تأثّر إيراد ونفقات الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد 6 أشهر، و12 شهراً، و18 شهراً من بداية كل سيناريو. صُمِّمَت السيناريوهات بحيث تكون نقاط انطلاقٍ لاستثارة المناقشة وإظهار مساراتٍ مستقبليةٍ ممكنة. طوّرت مؤسسة RAND السيناريوهات بالتشاور مع مسؤولين في الحكومة الأمريكية، ثم عمِلَت داخل الفريق البحثيّ للوصول إلى اختلافٍ كافٍ بين السيناريوهات. كُلِّفَ المشاركون في ورشة العمل بأخذ نقاط الانطلاق في كل سيناريو أخذ المسلَّمات، بحيث تُحمَل المناقشة لما يترتب على السيناريوهات إلى حدّها الأقصى. لم تُنشئ ورشة العمل نموذجاً لسلوك جبهة النُّصرة (التي أصبح اسمها الآن جبهة فتح الشام) أو غيرها من المجموعات المتمرّدة في ظل السيناريوهات الثلاثة.

كان كلٌّ من السيناريوهات المعروضة مستقلاً من الناحية التحليلية: أبرز أحدها الوضع القائم، وأبرز آخر تسويةً سياسية، وواحدٌ أبرز انتصاراً عسكرياً على الدولة الإسلامية في العراق والشام. إنّ أيّ حملةٍ ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام يُحتمل أن تحتويَ على عناصرَ من السيناريوهات الثلاثة جميعاً، لكنّ الفصل بينها أفضى إلى مناقشةٍ أكثر تركيزاً بشأن تداعيات كلٍّ من هذه السيناريوهات. نظراً للقيود على الوقت والموارد، اختار المؤلفون التركيز على هذه السيناريوهات الثلاثة فقط، مما يسمح للمشاركين باستثارة الفروق الدقيقة المهمة بدون التورّط في التفاصيل الصغيرة. كل السيناريوهات افترضت ضغطاً عسكرياً متنامياً على الدولة الإسلامية في العراق والشام، نظراً للتوافق بين مؤسسة RAND والمسؤولين في الحكومة الأمريكية بأنّ هذا هو مسار الصراع الأكثر احتمالاً.

هذه السيناريوهات معروضةٌ أدناه التي أُرسِلَت إلى المشاركين في ورشة العمل (مع تعديلاتٍ طفيفةٍ ابتغاءً للوضوح). وقد أُضيفت الملاحظات لأغراض هذا التقرير من أجل تغطية الأحداث التي حدثت منذ تنفيذ ورشة العمل.

السيناريو الأول: الوضع القائم

تتشبّث الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بالموصل أو الرَّقَّة للثمانية عشَر شهراً القادمة على أقل تقدير. الدولة الإسلامية في العراق والشام واقعةٌ تحت ضغط في مناطقَ من كلٍّ من سوريا والعراق، ولكنها تحافظ على عاصمتها في

الرَّقَّة بالإضافة إلى السيطرة على مساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي، تشمل الموصل ومناطقَ تقع إلى جنوبها على طول كِلا ضفّتَي دِجلة، والبلدات والقرى الرئيسية على طول وادي نهر الفرات، ومناطق في محيط تدمر، وقِطَعاً من الأراضي شرق حلب تمتدّ نحو الرَّقَّة. في وقتٍ أقرب، أعلنت الدولة الإسلامية في العراق والشام عن ولاية الساحل، على الساحل الشماليّ الغربيّ لسوريا، حيث شَنَّت هجماتٍ انتحاريةً معقّدةً في مدينة طرطوس وجبلة في أواخر شهر مايو/أيار 2016.[1] مع أنّ قوات الأمن العراقية، أو البشمركة الكوردية، أو وحدات الحشد الشعبيّ (Popular Mobilization Units [PMU]) قادرةٌ على استرداد الأرض من الدولة الإسلامية في العراق والشام، فمن المرجّح أن تظل هذه الأخيرة مسيطرةً على مناطقَ كبيرةٍ لفترةٍ مستقبليةٍ غير محددة. ما زالت الدولة الإسلامية في العراق والشام تحتفظ كذلك بالقدرة على الضرب في عمق بغداد والضواحي المحيطة بها، كما إنّ قوة الدولة الإسلامية في العراق والشام كمجموعةٍ إرهابيةٍ تملك قدرة تناولٍ فتاكة، من غير المرجّح أن تنحسر في وقتٍ قريب. سوف يستمر المدنيون العراقيون والسوريون في المعاناة من عبء الأضرار التي ينتجها كِلاً من العمليات الهجومية المضادة للدولة الإسلامية في العراق والشام، والهجمات الجريئة التي تنفّذها الدولة الإسلامية في العراق والشام.[2] في سوريا، تستمر كِلاً من الجهات الفاعلة التي تمثّل دوَلاً (روسيا وإيران)، والجهات الفاعلة غير الحكومية (حزب الله) في المحافظة على نفوذٍ كبيرٍ في مناطقَ مختلفةٍ من البلد. في العراق، الأسباب الجذرية والعوامل الهيكلية التي تؤدي إلى حرمان السُّنّة من الحقوق ما تزال غير مُعالَجة، والاحتجاجات المستمرة ضد الحكومة العراقية تحدّ لا محالة من قدرة رئيس الوزراء حيدر العبادي على التأليف بين الفصائل السياسية المتباعدة التي يُحتاجُ إليها للمحافظة على الوحدة.[3] تحافظ الولايات المتحدة على مستواها الحاليّ من التدريب والمشاركة وإمدادات الأسلحة، والدعم الجوّيّ، وأنشطة العمليات الخاصة.

السيناريو الثاني: التسوية التفاوضية

في سوريا، يُنَحّى بشار الأسد عن رأس السلطة ويُؤتى بحاكمٍ جديدٍ إلى الحكم. يمكن لتسويةٍ تفاوضيةٍ في سوريا أن تَنتُج عن مبادراتٍ ديبلوماسيةٍ ناجحةٍ بوصفها جزءاً من محادثات السلام بشأن سوريا في (جنيف III [Geneva III]). الأطراف الرئيسية تشمل كوكبةً من كِلا الجهتَين الفاعلتَين: الحكومية وغير الحكومية، حيث تشمل الأولى نظام الأسد ممثِّلاً للدولة السورية، وداعِمَيه روسيا وإيران، والولايات المتحدة، وتركيا، والمملكة العربية السعودية، وعلى الأرجح، بعض دول الخليج الأصغر حجماً والتي تظل مع ذلك صاحبة نفوذ، مثل قَطر. الجهات الفاعلة غير الحكومية تشمل المجموعات السورية المتمردة المتنوعة على امتداد الطيف الأيديولوجيّ، والفصائل الكوردية. المجموعات الإسلامية الأكثر تصلّباً، أي الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) وجبهة النُّصرة، لن تكون جزءاً من تسويةٍ تفاوضية. إنّ اتفاقاً ناجحاً متعدد الأطراف من المرجّح أن يشمل وقفاً لإطلاق النار بين كل الأطراف المعنيّة، باستثناء الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النُّصرة. الجهود الأولية للحوكمة تركّز على إصلاح المؤسسات السورية، وتشكيل حكومةٍ جديدة، وإنشاء خطٍّ زمنيٍّ واقعيٍّ لانتخاباتٍ حرّةٍ وعادلة، وتحديد ملامح خطةٍ لإعادة توحيد البلد بشكلٍ من الأشكال. حتى بوجود وقفٍ لإطلاق النار، ستظل الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النُّصرة تتحكّمان بجيوبٍ من الأراضي في أنحاء وسط وشرق سوريا، ولكنهما ستكونان أكثر عزلةً بكثير مما كانتا عليه قبل التسوية.

يحقّق العراق أيضاً مصالحةً سياسية، للمدى القصير على الأقل. في هذه المصالحة، الأحزاب الكردية وما تبقّى من المؤسسة السياسية السُّنّيّة توافق على التعاون مع الحكومة المركزية، وهذه بدورها تكون أكثر مراعاةً لمطالبهم. تضع حكومة إقليم كوردستان جانباً استفتاءً حول الاستقلال. تنجح الحكومة، بدعم الحلفاء من العرب السّنّة والحكومة الأمريكية في إبعاد وحدات الحشد الشعبيّ (Popular Mobilization Units [PMUs]) الشيعية الأكثر تطرّفاً (عصائب

---

[1] **الولاية** هي مقاطعةٌ بحسب إعلانِ الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). لم نُشمِل هذا التعريف في السيناريو بالهيئة التي وُزِّعَ بها على المشاركين في ورشة العمل، إذ كان الجميع مُطّلعين على المصطلح.

[2] ما نعنيه بعبارة "الهجمات الجريئة" هو الأحداث المسببة للقتل الجماعيّ، مثل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة بواسطة المركبات، التي يتم تفجيرها في الأسواق وغيرها من الأماكن التي يتجمع الناس فيها. لقد نفّذت الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مثل هذه الهجمات إما في مواقعَ مختلفةٍ بشكلٍ شبه متزامن، وإما في نفس الموقع في توالٍ سريع، بحيث يُقصَد من الإنفجار الثاني إيذاء المُنقذين.

[3] إننا ممتنّون لأحد المُراجعين الذي أشار إلى أنّ هذا الأمر يُمكن أن يُعَبَّرَ عنه بأنه قدرة العبادي على **استعادة** الوحدة.

أهل الحقّ وكتائب حزب الله) عن ساحات المعارك التي تجري فيها مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام.

السيناريو الثالث: خسارة كامل الأراضي عن طريق القتال

عن طريق العمليات القتالية، تُطرَد الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من الفلوجة والموصل والرَّقَّة.[4] يبقى الأسد على رأس السلطة في سوريا، وتبقى الحكومة العراقية مشرذمةً وغير فعالة، ولكنّ الأكراد ما زالوا جزءاً من العراق. قد يبقى بعض عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام مبعثرين في أنحاء سوريا والعراق، وقد يعود آخرون إلى بلدانهم الأصلية، بينما قد يفرّ غيرهم إلى معاقل الدولة الإسلامية في العراق والشام في أماكنَ مثل ليبيا من أجل إعادة التجمّع والاستمرار في القتال. في وقتٍ لا تكون الدولة الإسلامية في العراق والشام مسيطرةً على شيءٍ من الأراضي، أو على القليل منها فقط، فإنها قادرةٌ على شنّ هجماتٍ إرهابيةٍ دوريةٍ ضد الأهداف السهلة في المراكز السكانية الكبرى، مثل الأسواق في بغداد، وعلى تشغيل مخططاتٍ إجراميةٍ متنوعةٍ لجمع المال.[5]

هيكلية ورشة العمل

عندما بدأت ورشة العمل، طُلِبَ من المشاركين أن يتفادوا مناقشة احتمال كل سيناريو بالتحديد، أو كيفية وصول الفريق البحثيّ إلى هذه السيناريوهات المحددة، وأن يناقشوا فقط تداعيات كل سيناريو على إيرادات الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) ونفقاتها عند انقضاء 6 أشهر، و12 شهراً، و18 شهراً من البداية. كان الفريق البحثيّ حاضراً أثناء ورشة العمل للإجابة على أيّ أسئلةٍ بشأن السيناريوهات، وتوضيح أيّ معلومةٍ بشأن التحليل المرجعيّ، ولكنه لم يشارك في المناقشات.

لقد خطّط فريق مؤسسة RAND في الأصل لتوجيه مناقشات ورشة العمل ضمن كل سيناريو عند المعايير المعيّنة للمقارنة المرجعيّة، المحددة بستة أشهر، ولكنّ هذه الخطة تغيّرت عندما بدأت ورشة العمل. طبيعة السيناريوهات، والتقييمات المختلفة التي وفّرها المشاركون، والمتغيّرات المتعددة التي تساهم في السلوك المستقبليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام، نَتَجَ عنها حوارٌ تحليليٌّ غنيٌّ أحاط بالمواضيع والأنماط المشتركة التي اخترقت الأطر الزمنية، بدلاً من تحليلٍ خطّيٍّ يتّبع تقويماً من 6 و12 و18 شهراً.

بالإضافة إلى المحادثات المتعلقة بالإيرادات والنفقات، حادَ المشاركون في بعض الأحيان عن المناقشة المتركزة على المال، من أجل مناقشة المتغيّرات التي تؤثّر على الدولة الإسلامية في العراق والشام كتنظيم، والتدابير الأخرى التي قد تتخذها نتيجةً للنجاحات والانتكاسات، بوصفها جزءاً من السيناريوهات. في هذا التقرير، نعرض النقاط الرئيسية للتوافق والخلاف التي تنبثق من المناقشات حول السيناريوهات الثلاثة جميعاً. إنّ قيمة عرض نقاط التوافق الرئيسية هي في كونها تشير إلى الكيفية التي ستتطوّر الدولة الإسلامية في العراق والشام بحسبها من الناحية المالية، بغضّ النظر عن تدابير التحالف المكافِح للدولة الإسلامية في العراق والشام. وإنّ قيمة عرض نقاط الخلاف الرئيسية هي كونها تضيء على مواطن الغموض المتصلة بالتطوّر الماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام، وبوسعها توجيه الجهود الجماعية المتعلقة بالمعلومات التي من شأنها إلقاء الضوء على تطوّر الدولة الإسلامية في العراق والشام.

يعكس هذا التقرير بأمانة نتائج ورشة العمل: لم يُشرِب المؤلفون تحليلهم الخاص في الوثيقة بما يتجاوز نقاط الإيضاح. إضافةً لذلك، أُرسِلَت نسخةٌ أوّليةٌ من التقرير إلى كل المشاركين في ورشة العمل للحصول على تعليقاتهم، من أجل ضمان أن يعكس التقرير بدقةٍ ما رشح داخل ورشة العمل نفسها. في الفصل الثاني، نقدّم لمحةً حول تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام. بعد ذلك، يعرض الفصل الثالث النقاط الرئيسية للتوافق والخلاف في مناقشات ورشة العمل، ويعرض الفصل الرابع التبعات بالنسبة لتدابير مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام. يوفّر الملحق

[4] منذ ورشة العمل، طُرِدَت الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من الفلوجة وخسرت أيضاً أجزاءً من الموصل.

[5] هذا هو السيناريو كما تمّت مناقشته في ورشة العمل. السيناريو بالهيئة التي كان عليها عند توزيعه مسبقاً يختلف بشكلٍ طفيف. يُناقَش هذا الاختلاف في الملحق B.

A تحليلاً مفصّلاً لمناقشات ورشة العمل في ما يخص كل سيناريو. يصوّر الملحق B الخلفية المالية على الهيئة التي تمّ تزويدها لكل المشاركين في ورشة العمل بالضبط.

تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)

في 17 أكتوبر/تشرين الأول، 2016، بدأ جنود من العراق الفيدراليّ وإقليم كوردستان – العراق، تدعمها قواتٌ مقاتِلةٌ ذات طابعٍ رسميٍّ أدنى، وتحالفٌ متعدّد الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، بحملتها العسكرية لاسترجاع الموصل، التي تقع تحت سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، وهي ثاني أكبر مدن العراق. إنّ الانتصار في هذه المعركة من شأنه التسبب بضررٍ كبيرٍ للدولة الإسلامية في العراق والشام لا فقط عملياً، وإنما رمزياً أيضاً؛ في يوليو/تموز 2014، استخدم أبو بكر البغدادي، قائد الدولة الإسلامية في العراق والشام، مسجداً في الموصل من أجل دعوة كافّة المسلمين لطاعته بوصفه قائداً للخلافة المُستَعادة.[1]

بعد وقتٍ قصيرٍ من اقتحام الدولة الإسلامية في العراق والشام للمسرح العالميّ في صيف عام 2014، إذ اجتاحت المدن الرئيسية في غرب وشمال العراق وسيطرت على الموصل، أصبحت أفعال وإنجازات المجموعة تتّصف بالمبالغات والغلوّ. مع ذلك، الادّعاء الذي يفيد بأنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام كانت أغنى مجموعةٍ إرهابيةٍ في العالم بعد استيلائها على مواردَ في أنحاء العراق – ويشمل ذلك ما لا يقِلّ عن 500 مليون دولار أمريكيّ من مصارفَ متعددةٍ في شمال وغرب العراق – لم يكن يخلو من الدقة بالكامل. حتى بتاريخ أكتوبر/تشرين الأول 2016، أفادت بعض التقديرات أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام كانت تجمع 4 ملايين دولار أمريكيّ في الشهر على شكل ضرائبَ في الموصل.[2]

اليوم، هناك جهودٌ مُنَسَّقَةٌ لمكافحة النشاط الماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام. الوكالات الحكومية الأمريكية، وفرقة العمل المتعددة الأطراف المعنية بالإجراءات المالية (Financial Action Task Force [FATF])، والمجموعة المتعددة الجنسيات المعنية بمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (Counter-ISIL Finance Group [CIFG]) هي من بين منظماتٍ عديدةٍ مسؤولةٍ عن مَنع الدولة الإسلامية في العراق والشام من جمع وتحويل وإنفاق المال في دعم أهدافها الحربية.

إنّ فهم تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام مهمٌّ لأنّ إيرادات المجموعة تسمح لها بتنفيذ عملياتٍ عسكريةٍ للدفاع عن حدودها والاستحواذ على أراضٍ جديدة، وعملياتٍ أمنيةٍ لقمع المعارضة، وعملياتٍ إعلاميةٍ لجذب أتباعٍ جُدُد، وأنشطةٍ مشابهةٍ لما تقوم به الدول من أجل توفير بعض الخدمات على الأقل للشعب، وتقديم صورةٍ لدولةٍ عاملة. أظهرت أبحاثٌ سابقةٌ أنّ وتيرة العمليات العسكرية يمكن ربطها بأنماط الإنفاق.[3]

هذه الجهود المتعددة لمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام تؤدي إلى سؤالٍ مهم: كيف يستطيع صانعو السياسات أن يعرفوا ما هي التأثيرات التي ستنشأ من إحداث التآكل في تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام في ظل سيناريوهاتٍ متنوعة؟ من أجل التنبؤ بهذه التأثيرات، ينبغي أن نفهم تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام.

يعرض هذا الفصل لمحةً حول تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام حتى نهاية صيف 2016، مع بعض

---

[1] هانا سترينج (Hannah Strange)، "قائد الدولة الإسلامية أبو بكر البغدادي يتوجه إلى المسلمين في الموصل" (Islamic State Leader Abu Bakr al-Baghdadi Addresses Muslims in Mosul)، ذا تلغراف *(The Telegraph)*، 5 يوليو/تموز، 2015.

[2] فيفيان سلامة (Vivian Salama)، "مع تقلّص الأراضي، الدولة الإسلامية في العراق وسوريا تبحث عن مصادرَ جديدةٍ للمال" (As Territory Shrinks, ISIS Looks for New Money Sources)، سياتل تايمز *(Seattle Times)*، 19 أكتوبر/تشرين الأول، 2016.

[3] بنجامين باهني (Benjamin Bahney)، هاورد ج. شاتز (Howard J. Shatz)، كارول غانيير (Carroll Ganier)، ريني ماكفرسون (Renny McPherson)، وباربارا سُوُد (Barbara Sude)، مع سارة بيث إلسون (Sara Beth Elson) وغسان شبلي (Ghassan Schebly)، "تحليلٌ اقتصاديٌّ للسجلات المالية لتنظيم القاعدة في العراق" *(An Economic Analysis of the Financial Records of al-Qa'ida in Iraq)*، MG-1026-OSD، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2010.

التحديثات المتواضعة من أجل أخذ الأحداث الأقرب زمنياً في الحسبان. هي نسخةً مُعَدَّلَةٌ بشكلٍ طفيفٍ من مذكّرة معلوماتٍ أساسيةٍ أُرسِلَت إلى جميع المشاركين في ورشة العمل في وقتٍ سابقٍ على هذه الورشة (مذكّرة المعلومات الأساسية الفعلية مبيَّنةٌ حرفياً في الملحق B).

كيف تجني الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مالها

إنّ قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) على كسب مبالغَ كبيرةٍ من المدخول من روافدَ متعددةٍ للإيرادات، ساهم في تمويلها الناجح. لقد زَوَّدَ مصدران للإيراد الدولة الإسلامية في العراق والشام بحصّة الأسد من صندوق الحروب لديها: النفط و"فرض الضرائب" (تشمل الأخيرة ما قد نعتبره ابتزازاً). إيرادات الدولة الإسلامية في العراق والشام الإجمالية لعام 2015 قُدِّرَ أنها تتراوح بين مليار دولار أمريكيّ و2.4 مليار دولار أمريكيّ.[4]

النفط

إنّ حصّةً كبيرةً من المال الذي تجمعه الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) تأتي من النفط. لقد استولت المجموعة على حقولٍ نفطيةٍ رئيسيةٍ وعلى مصافٍ للتكرير في شمال شرق سوريا وشمال العراق بين يونيو/حزيران 2014 وسبتمبر/أيلول 2014، كما إنها تسيطر على طرقٍ رئيسيةٍ وغيرها من المراكز التجارية.[5] في منتصف عام 2016، كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام ما زالت تسيطر على قرابة 60 في المئة من آبار النفط في سوريا و5 في المئة من آبار النفط في العراق.[6] الدولة الإسلامية في العراق والشام تبيع النفط والمنتجات النفطية والغاز لمجموعةٍ من المشترين، ويشمل هؤلاء تجّاراً في سوريا والعراق، يعيدون بيعها للسوق المحليّ ولنظام الأسد.[7] تستمدّ الدولة الإسلامية في العراق والشام معظم إيرادها النفطيّ من المبيعات المحلية، والتي تُفرَض عليها الضرائب مراتٍ متعددةً على طول سلسلة الإمداد من الحقل النفطيّ إلى مصفاة التكرير ثم إلى الأسواق المحلية. تراوحت التقديرات بشأن الإيراد النفطيّ للدولة الإسلامية في العراق والشام منذ أواخر ربيع عام 2016 ما بين 250 مليون دولار أمريكيّ سنوياً إلى قرابة 365 مليون دولار أمريكيّ سنوياً.[8] لقد قُدِّرَ أنّ هذه الإيرادات تراجعت، وإنما من غير ذِكْرِ أرقامٍ محددةٍ بالدولار الأمريكيّ.[9] لقد كان التراجع حادّاً بشكلٍ خاص في العراق؛ كما ذكرت التقارير، فإنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام لم تعد تسيطر على أيّ آبارٍ نفطيةٍ هناك على الإطلاق منذ سبتمبر/أيلول 2016.[10]

---

[4] دانييل ل. غليزر (Daniel Glaser)، شهادةٌ أمام اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الإرهاب وحظر الانتشار والتابعة للجنة مجلس النواب المعنية بالشؤون الخارجية، وأمام اللجنة الفرعية المعنية بالتهديدات والقدرات المُستجِدّة التابعة للجنة التجارة ومجلس النواب المعنية بالخدمات العسكرية (House Committee on Foreign Affairs Subcommittee on Terrorism, Nonproliferation, and Trade and House Committee on Armed Services Subcommittee on Emerging Threats and Capabilities)، 9 يونيو/حزيران، 2016b، المركز المعني بتحليلات الإرهاب (Center for the Analysis of Terrorism)، "تمويل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا 2015" *(ISIS Financing 2015)*، باريس، مايو/أيار 2016.

[5] توم كيتنج (Tom Keatinge)، "كيف تُعيل الدولة الإسلامية نفسها: أهمية اقتصاد الحرب في سوريا والعراق" (How the Islamic State Sustains Itself: The Importance of the War Economy in Syria and Iraq)، تحليلات المعهد الملكيّ للخدمات المتحدة (The Royal United Services Institute [RUSI]) *(RUSI Analysis)*، 29 أغسطس/آب، 2014b.

[6] جوبي ووريك وليز سلاي (Joby Warrick and Liz Sly)، "الضربات التي تقودها الولايات المتحدة تفرض ضغطاً مالياً على الدولة الإسلامية" (U.S.–Led Strikes Putting a Financial Squeeze on the Islamic State)، واشنطن بوست *(Washington Post)*، 2 أبريل/نيسان، 2016.

[7] دانييل ل. غليزر، ملاحظاتٌ أُلقِيَت في تشاثام هاوس (Chatham House)، لندن، 8 فبراير/شباط، 2016a؛ دجاي سولومون وبونوا فوكون (Jay Solomon and Benoit Faucon) "أحد أقطاب الطاقة أصبح متورّطاً مع الدولة الإسلامية" (An Energy Mogul Becomes Entangled with Islamic State)، وول ستريت دجورنال *(Wall Street Journal)*، 8 مايو/أيار، 2016.

[8] بيغاني توربانتي (Yeganeh Torbati)، "الإيراد النفطيّ السنويّ للدولة الإسلامية انخفض إلى النصف البالغ 250 مليون دولار أمريكيّ: مسؤولٌ أمريكيّ" (Islamic State Yearly Oil Revenue Halved to $250 million: U.S. Official)، رويترز (Reuters)، 11 مايو/أيار، 2016؛ بونوا فوكون ومارغارِت كوكر (Benoit Faucon and Margaret Coker)، "الصعود والسقوط المميت لزعيم نفط الدولة الإسلامية" (The Rise and Deadly Fall of Islamic State's Oil Tycoon)، وول ستريت دجورنال *(Wall Street Journal)*، 24 أبريل/نيسان، 2016.

[9] لقاء عادل (Loaa Adel)، "إيرادات الدولة الإسلامية في العراق والشام من النفط المُهَرَّب تتراجع بعد تحرير الشرقاط" (ISIS Revenues from Smuggled Oil Decline After Sharqat Liberation)، إيراكي نيوز *(Iraqi News)*، 24 سبتمبر/أيلول، 2016.

[10] "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا لم تعد تسيطر على أيٍّ من النفط العراقيّ" (ISIS No Longer Controls Any Iraqi Oil)، روداو *(Rudaw)*، 27 سبتمبر/أيلول، 2016.

فرض الضرائب والابتزاز

تبتز الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) ما بين 2.5 و20 في المئة من الإيراد من الأعمال التجارية في أراضيها، كما تشغّل خدعاً على "طريقة المافيا"، تساعد المجموعة على كسب المال. شَمَلَت هذه الضرائب غراماتٍ تجمعها الشرطة الأخلاقية للدولة الإسلامية في العراق والشام.[11] تعبّر الدولة الإسلامية في العراق والشام عن أنشطتها المتعلقة بالابتزاز باستعمال مصطلحَين هما **الزكاة**، أي الضريبة الإسلامية التقليدية على رأس المال أو الثروة، و**الجِزية**، وهي تقليدياً ضريبةٌ يدفعها غير المسلمين الذين يعيشون في أراضي المسلمين، وهي مشابهةٌ لأشكالٍ أخرى من الضرائب "الثورية" التي يجمعها عدد من المجموعات المتمردة الأخرى.[12]

على مدى صيف عام 2016، بقي من غير الواضح إذا كانت سوريا هي التي تزوّد الدولة الإسلامية في العراق والشام بإيرادٍ ضريبيٍّ أكبر أو العراق. لقد كانت الموصل مصدراً رئيسياً للإيراد الضريبيّ بالنسبة للدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث كان القسم الأكبر من التمويل يأتي من قطاعات التجارة وإعادة الإعمار والنفط.[13] تبتز الدولة الإسلامية في العراق والشام كذلك الأفراد والمجموعات التي تتحرك عن طريق المعابر الحدودية إلى أراضيها وخروجاً منها وبين سوريا والعراق.[14] لقد اكتسبت المجموعة إيراداً حتى من الحكومة السورية، كما كان الحال في فبراير/شباط 2013، عندما استولى مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام على سَدّ الطبقة وأعادوا بيع الكهرباء لنظام الأسد.[15]

مصادرُ أخرى للإيراد

تملك الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) حافظةً متنوعةً من التمويل. هي تسيطر على مواردَ مهمةٍ داخل قطاعات الصناعة والزراعة في سوريا والعراق، ومع أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام خسرت في الغالب قدرتها على الوصول إلى المصارف الحكومية في شمال وغرب العراق، فإنّ هذه المصارف زوّدت المجموعة فعلياً بمبلغ 500 مليون دولار أمريكيّ على الأقل.[16] كسبت الدولة الإسلامية في العراق والشام مالًا أيضاً عن طريق الاختطاف مقابل فدية؛ قَدَّرَت وزارة الخزانة الأمريكية أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام جَنَتْ ما بين 20 مليون دولار أمريكيّ و45 مليون دولار أمريكيّ في عام 2015. تجمع الدولة الإسلامية في العراق والشام المال أيضاً من خلال بيع الآثار؛ موازنة سعر الصرف (المشاركة غير المباشرة مع دُوْر الصرف والمصارف أثناء المزادات على العملات، والتي يقوم بها المصرف المركزيّ العراقيّ، وفيها يمكن شراء الدولارات بسعرٍ أدنى من أسعار السوق ثم يُعاد بيعها بنفس أسعار السوق)؛ والأنشطة اليومية، مثل إدارة مزارع الأسماك وبيع السيارات المستعملة. حافظت الدولة الإسلامية في العراق والشام على اعتمادٍ ضئيلٍ على الجهات المانحة الأجنبية، بالرغم من الاتهامات التي طَفَت إلى السطح بشأن متعاطفين من الأثرياء وأفرادٍ من قَطر والكويت يمنحون المال للمجموعة.[17]

---

[11] باتريك ب. جونستون (Patrick B. Johnston)، "المشاكل المالية للدولة الإسلامية" (Islamic State's Money Problems)، يو أس إي توداي *(USA Today)*، 4 مارس/آذار، 2016.

[12] مايكل جونسون (Michael Jonsson)، "تتبّع المال: تمويل التوسّع الإقليميّ للمتمردين الإسلاميين في سوريا" (Following the Money: Financing the Territorial Expansion of Islamist Insurgents in Syria)، الوكالة السويدية لأبحاث الدفاع (Swedish Defense Research Agency)، المذكرة رقم 4947 لقانون حرية المعلومات (FOI Memo #4947)، مايو/أيار 2014.

[13] باتريك ب. جونستون و بنجامين باهني (Patrick B. Johnston and Benjamin Bahney)، ضرب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا حيث يؤلِم: تعطيل التدفق النقديّ في العراق للدولة الإسلامية في العراق وسوريا " (Hitting ISIS Where it Hurts: Disrupting ISIS's Cash Flow in Iraq)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 13 أغسطس/آب، 2014.

[14] بِن هابِرد (Ben Hubbard)، كليفورد كراوس (Clifford Krauss)، وإريك شميت (Eric Schmitt)، "المتمردون في سوريا يفرضون السيطرة على الموارد" (Rebels in Syria Claim Control of Resources)، 28 يناير/كانون الثاني، 2014؛ رجا عبد الرحيم (Raja Abdulrahim)، "في اقتصاد سوريا المشوَّه، يربط سائقو الشاحنات المناطق المتحاربة ببعضها" (In Syria's Mangled Economy, Truckers Stitch Together Warring Regions)، وول ستريت دجورنال *(Wall Street Journal)*، 24 مايو/أيار، 2016.

[15] آرييل أهرام (Ariel Ahram)، "المزيج الخطير من النفط والماء في العراق" (The Dangerous Mixture of Oil and Water in Iraq)، بوليتيكال فايولنس آت آ غلانس *(Political Violence @ a Glance)* [العنف السياسيّ في لمحة]، 18 أغسطس/آب، 2014؛ هويدا سعد وريك غلادستون (Hwaida Saad and Rick Gladstone)، "المتمردون السوريون يفرضون السيطرة على سَدٍّ كبيرٍ للطاقة المائية" (Syrian Insurgents Claim to Control Large Hydropower Dam)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 11 فبراير/شباط، 2013.

[16] غليزر (Glaser)، 2016b.

[17] سكوت برونستين ودرو غريفين (Scott Bronstein and Drew Griffin)، "تموّل نفسها وعميقة التجذّر: كيف تجني الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ملايينها" (Self-Funded and Deep-Rooted: How ISIS Makes its Millions)، CNN.com، 7 أكتوبر/تشرين الأول، 2014.

كم تجني الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من المال؟

لا يوجد إجماعٌ بشأن مقدار المال الذي تجنيه الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). مساعد وزير الخزانة الأمريكية دانييل ل. غليزر (Daniel L. Glaser) علّقَ بالفعل بقوله إنّ إيراد الدولة الإسلامية في العراق والشام من النفط انخفض إلى النصف من 500 مليون دولار أمريكيّ إلى قرابة 250 مليون دولار أمريكيّ.[18] حتى مع هذا الانخفاض في الإيراد النفطيّ، قد تكون الدولة الإسلامية في العراق والشام كسبت 350 مليون دولار أمريكيّ سنوياً من الابتزاز.[19] يُعتَقَدُ أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام استولت على ما يتراوح بين 500 مليون دولار أمريكيّ إلى أكثر من مليار دولار أمريكيّ من الخزانات المحصّنة في المصارف على امتداد سوريا والعراق، مع أنّ حصصاً كبيرةً من الاحتياطيّ النقديّ الإجماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام ربما تكون قد دمرته الضربات الجوية للتحالف على امتداد العام الماضي.[20] تؤكد الأرقام الصادرة عن شركة آي أتش أس (IHS) أنّ الإيراد الشهريّ للدولة الإسلامية في العراق والشام نَقَصَ بمقدار 30 في المئة خلال السنة الماضية، من 80 مليون دولار أمريكيّ شهرياً تقريباً، إلى 56 مليون دولار أمريكيّ شهرياً (مما يساوي 960 مليون دولار أمريكيّ سنوياً، و672 مليون دولار أمريكيّ سنوياً، على التوالي).[21] هذا يشمل هبوطاً في الإيراد المكتسَب من النفط والغاز قدره 26 في المئة، وهبوطاً قدره 23 في المئة في الإيراد المكتسب من فرض الضرائب والابتزاز، وهبوطاً بنسبة 67 في المئة في الإيراد المكتسب من مصادرَ أُدرِجَت تحت عنوان "أخرى"، مما تعرّفه شركة آي أتش أس بأنه تهريب المخدرات، وبيع الكهرباء، والمِنح المالية.[22] بشكلٍ مماثل، قالت قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب (Combined Joint Task Force– Operation Inherent Resolve [CJTF–OIR]) وهي القيادة التي تترأس التحالف المتعدد الجنسيات لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام، إنّ العمليات الجوية المسماة الموجة العارمة II (Operation Tidal Wave II)، والتي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2015، خفّضت الإنتاج النفطيّ للدولة الإسلامية في العراق والشام من 45 ألف برميل يومياً إلى 34 ألف برميل يومياً – وهو نقصٌ بنسبة 24 في المئة. شركة آي أتش أس (IHS) تزعم أيضاً أنّ 43 في المئة من الإيراد الإجماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام يأتي من النفط، بينما تأتي نسبة 50 في المئة عن طريق فرض الضرائب والابتزاز، وذلك يبدو مُدانياً للأرقام السنوية البالغة 250 مليوناً و360 مليوناً.

كيف تنفق الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مالها

في بعض الطرق، تنفق الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مالها بشكلٍ يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ غيرها من المجموعات الإرهابية والمتمردة. يذهب بعض مالها لدفع رواتب المقاتلين ويذهب بعضٌ لشراء الأسلحة. إنما، خلافاً للمجموعات الإرهابية والمتمردة الأخرى، تضطر الدولة الإسلامية في العراق والشام لتخصيص التمويل من أجل المحافظة على

---

[18] غليزر (Glaser)، 2016a.

[19] غليزر (Glaser)، 2016b. لاحِظ أنّ غليزر نُقِلَ عنه قولُه إنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) كسبت 360 مليون دولار أمريكيّ، بدلًا من 350 مليوناً، سنوياً من الابتزاز وفرض الضرائب (توربايتي [Torbati]، 2016).

[20] ماثيو روزنبرغ (Matthew Rosenberg)، هيلين كوبر (Helene Cooper) ونيكولاس كوليش (Nicholas Kulish)، "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا توسّع متناوَلَها بالرغم من الانتكاسات العسكرية والمالية" (ISIS Expands Reach Despite Military and Financial Set–backs)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 12 أبريل/نيسان، 2016. بعد أن سيطرت الدولة الإسلامية في العراق والشام على الموصل مباشرة، وأصبح الاستيلاء على المصارف معروفاً، كان هناك تقريرٌ إعلاميٌّ واحدٌ على الأقل يفيد بأنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام لم تأخذ، في الواقع، مال المصرف (بورزو داراغي [Borzou Daraghi]، "أكبر سرقة مصرفٍ 'لم تحدث أبداً' – سطوٌ بقيمة 400 مليون دولار أمريكيّ نفّذته الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" [Biggest Bank Robbery that "Never Happened" – $400m ISIS Heist]، فايننشل تايمز *[Financial Times]*، 17 يوليو/تموز، 2014). إنما، منذ ذلك الحين، أصدر مسؤولو وزارة الخزانة الأمريكية ووسائل الإعلام تقاريرَ تفيد بانتظام، أنّ استباحات المال هذه حصلت بالفعل، ولم تظهر تقاريرُ تفيد عكس ذلك.

[21] شركة آي أتش أس (IHS Inc.)، "إيراد الدولة الإسلامية يهبط إلى 56 مليون دولار أمريكيّ، على حدّ قول شركة آي أتش أس" (Islamic State Revenue Drops to $56 Million, IHS Says)

[22] شركة آي أتش أس (IHS Inc.)، 2016. تشير التطورات الأخيرة إلى أنّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) ربما تستفيد من فرض الضرائب على المخدرات التي يجري تهريبها عبر الأراضي التي تسيطر عليها في ليبيا. للمزيد، راجِع: روكميني كاليماشي ولورنزو توندو (Ruk–mini Callimachi and Lorenzo Tondo)، "توسيع تجارةِ المخدرات، في قلب منطقة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)" (Scaling–Up a Drug Trade, Straight Through ISIS Turf)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 13 سبتمبر/أيلول، 2016.

البنية التحتية الواسعة لخلافتها وتوفير الخدمات الأساسية لأولئك الذين يعيشون ضمن أراضيها. يصعب الحصول على التفاصيل، ولكن كانت هناك عدة تقاريرَ ذات مصداقية، خاصةً في صحيفة **فاينشل تايمز** (*Financial Times*) وصحيفة **نيويورك تايمز** (*New York Times*).[23] ما تبقّى من هذا القسم مُستمَدٌّ من تلك السرديات.

تملك المجموعة موازنةً مركزيةً في الموصل، بالإضافة إلى موازناتٍ مناطقية. تفيد التقارير بانتظامٍ أنّ معظم الإنفاق يدعم الجهد الحربيّ. أفاد تقريرٌ لصحيفة **نيويورك تايمز** (*New York Times*) أنّ الإنفاقات الشهرية شَمَلَت 20 مليون دولار أمريكيّ من أجل القوة القتالية الأساسية، وما بين 15 مليوناً إلى 20 مليون دولار أمريكيّ من أجل الجنود المساعدين والمقاتلين المحليين، وعشرات الملايين من أجل الذخائر، و10 ملايين إلى 15 مليون دولار أمريكيّ لأقسامها الأمنية. لاحظ التقرير أنه عند نقطةٍ ما، بلغ المال الداخل إلى المجموعة 600 مليون دولار أمريكيّ سنوياً، أي ثُلُثَي نفقاتها تقريباً في ذلك الحين.[24]

تنوّعت التقارير بشأن الرواتب. أكّد أحد التقارير أنه في صيف عام 2015، كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام تدفع لأعضائها 100 دولار أمريكيّ شهرياً، بالإضافة إلى 100 دولار أمريكيّ إضافيةٍ لكلٍّ من الوالدين و40 دولار أمريكيّ لكلٍّ من الأشقّاء.[25] لكنّ وثائقَ أحدث تحدد هذه القِيَم بمبلغ 50 دولار أمريكيّ لكل مقاتلٍ وزوجةٍ وامرأةٍ من الرقيق الجنسيّ، و35 دولار أمريكيّ لغيرهم من المُعالين.[26] أشارت تقاريرُ أخرى إلى أنّ العمال المهرة يتلقّون أكثر من ذلك؛ مثلاً، في تقريرٍ من شهر ديسمبر/كانون الأول 2015، ذَكّرَ تقنيٌّ في أحد حقول النفط أنه كان يتلقّى 675 دولار أمريكيّ شهرياً، وهذا أعلى من الراتب الأساسيّ البالغ 450 دولار أمريكيّ – وأعلى بكثيرٍ من راتبه البالغ 150 دولار أمريكيّ من الحكومة السورية.[27]

خلال ذروة قوّتها في صيف عام 2015، بدا أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام تنفّذ أشغالاً عامة، مثل إصلاح خطوط نقل الطاقة الكهربائية، وحفر أنظمةٍ للصرف الصحيّ، وطلي الأرصفة، وتشغيل خدماتٍ للحافلات العامة من سوريا إلى العراق. نفّذت المجموعة أيضاً وظائفَ تنظيمية، مثل ضمان سلامة الغذاء في الأسواق، وأدارت المدارس والمستشفيات، إلا إنّ مستوى جودة تلك الخدمات كان متدنياً على ما يبدو. إضافةً إلى ذلك، لطالما وفّرت الدولة الإسلامية في العراق والشام نظام العدالة الخاص بها في أراضيها.

بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول 2015 ومُضِيّاً في عام 2016، بدا أنّ العديد من هذه الخدمات إما أُنقِصَت وإما أُلغِيَت؛ بالإضافة إلى ذلك، لم تَجرِ أعمالٌ للصيانة. المستشفى الوطنيّ في الرَّقَّة كان مُغلَقاً بشكلٍ أساسيّ لأنّ معظم الأطباء كانوا قد فرّوا. ذُكِرَ أنّ رواتب المقاتلين اقتُطِعَت منها نسبة 50 في المئة. الأشخاص الذين غادروا أراضيَ الدولة الإسلامية في العراق والشام قالوا إنّ وعود المجموعة لم يتمّ الوفاء بها.[28]

التغيير مع الزمن

إنّ مكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) هي واحدةٌ من الخطوط الرئيسية للجهود لدى التحالف. في ظل عملية الموجة العارمة II (Operation Tidal Wave II)، أَنقَصَت الضربات الجوية للتحالف الإيرادات النفطية للدولة الإسلامية في العراق والشام بما يتراوح بين 30 إلى 50 في المئة. قبل العملية، كانت المجموعة تجني قرابة 40

[23] سام جونز وإريكا سولومون (Sam Jones and Erika Solomon)، "شركة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا المحدودة: الجهاديون يموّلون آلة الحرب ولكنهم يعصرون 'المواطنين'" (ISIS Inc.: Jihadis Fund War Machine But Squeeze Citizens)، فاينشل تايمز *(Financial Times)*، 15 ديسمبر/كانون الأول، 2015؛ بن هبارد (Ben Hubbard)، "وعد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بكيانٍ للدولة يقصُر عن ذلك إلى حدٍ كبير، على حد قول مقيمين سابقين" (ISIS Promise of Statehood Falling Far short, Ex–Residents Say)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 1 ديسمبر/كانون الأول، 2015b؛ بِن هبارد (Ben Hubbard)، "تقديم الخدمات، الدولة الإسلامية في العراق وسوريا تحفر أعمق داخل الأراضي المُستَولَى عليها" (Offering Services, ISIS Digs in Deeper into Seized Territories)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 16 يونيو/حزيران، 2015a.

[24] جونز وسولومون (Jones and Solomon)، 2015.

[25] هبارد (Hubbard)، 2015a.

[26] أيمن التميمي (Aymenn al–Tamimi)، "خلافةٌ تحت الضغط: الأدلة الوثائقية" (A Caliphate Under Strain: The Documentary Evidence)، سي تي سي سِنتينِل *(CTC Sentinel)*، مجلد رقم 9، عدد رقم 4، ابريل/نيسان 2016، ص. 1–8.

[27] هبارد (Hubbard)، 2015b.

[28] دنفر نيكس (Denver Nicks)، "مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق وسوريا حصلوا للتوّ على تخفيضٍ ضخمٍ في رواتبهم" (ISIS Fighters Just Got a Huge Pay Cut)، ماني *(Money)*، 19 يناير/كانون الثاني، 2016.

مليون دولار أمريكيّ شهرياً.[29] ضمن خط الجهد هذا، بقي التركيز على الاستهداف المباشر لسلسلة إمداد النفط والغاز. تشمل خطوطٌ مستقلةٌ من الجهود مهاجمة مواقع تخزين المبالغ النقدية الضخمة، وإزالة الأهداف العالية القيمة، ذات الأهمية الحرجة بالنسبة لعمليات الدولة الإسلامية في العراق والشام المالية واللوجستية، والاستفادة من عدة متغيراتٍ مهمةٍ أخرى، تشمل الركود الاقتصاديّ في سوريا والعراق. قد يكون لسعر النفط المنخفض عالمياً بعض التأثير أيضاً، بالإضافة إلى خسارة الدولة الإسلامية في العراق والشام المستمرة للأراضي. في بعض المناطق التي تخسر الدولة الإسلامية في العراق والشام فيها الأراضي، اعتمدت استراتيجية الأرض المحروقة، فدمّرت منشآت حقول الغاز في أثناء تراجعها.[30] مع حلول يونيو/حزيران 2016، كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام قد خسرت قرابة 47 في المئة من كل الأراضي التي كانت تسيطر عليها.[31] حررت القوات العراقية مدينة بيجي الشمالية، ومدينتَي الرمادي والفلوجة في محافظة الأنبار، كما كانت في أواخر أكتوبر/تشرين الأول تتقدم باتجاه تحرير الموصل. أخرجت قوات الأكراد واليزيديين مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام من مدينة سنجار الشمالية. في سوريا، بحلول خريف عام 2016، استعادت القوات السورية الديموقراطية التي يهيمن عليها الأكراد ومقاتلو الجيش السوريّ الحر المدعوم من تركيا مدينتَي منبِج وجرابلس، مما يُنذِر بتقدمٍ لاحقٍ نحو عاصمة الدولة الإسلامية في العراق والشام في الرَّقَّة.

تعطيل سلسلة إمداد النفط والغاز

يشمل استهداف سلسلة إمداد الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من النفط والغاز الضربات الجوية لحقول النفط ومصافي التكرير والشاحنات المزوّدة بالصهاريج – أي سلسلة إمداد الدولة الإسلامية في العراق والشام من النفط والغاز بكاملها.[32] لقد دمّر التحالف مئات الشاحنات، وعطّل خطوط إمداد الوقود عبر أراضي الدولة الإسلامية في العراق والشام وخارجها، وضرب بنى تحتيةً رئيسيةً في حقول النفط وغيرها من مواقع إنتاج النفط. بالإجمال، لقد أنقص هذا الأمر قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على بيع النفط وقدرتها وقدرة الشارين على صنع وبيع المنتجات المكررة، مثل البنزين.

تركيا زادت أخيراً من جهودها لمنع تدفق الرجال والمواد التي تعبر حدودها، مُقَيِّدَةً بذلك قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على الوصول إلى السوق السوداء.[33] إنّ تأمين الحدود مهمةٌ هائلة، ولكنها مما يبدو أنّ الأتراك ملتزمون به بشكلٍ أكثر حزماً على أثر الهجمات الإرهابية التي حصلت مؤخراً في بعض مدنهم الرئيسية. بينما يُرَجَّح أنّ الحدود لن تكون أبداً آمنةً بشكلٍ كامل، فإنّ جهوداً أكثر جدّيّةً لنشر العسكريين والشرطة على طول الحدود ساعدت بوضوحٍ على ردع المهربين عن نقل السلع المُهَرَّبَة جيئةً وذهاباً.

استهداف المبالغ النقدية الضخمة

استهدفت الضربات الجوية أيضاً في العراق مواقع تخزين النقد للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). دمّرت ضربتان جويتان في يناير/كانون الثاني 2016 في الموصل مقداراً غير محددٍ من المال، بينما أصابت أربع ضرباتٍ جويةٍ إضافيةٍ في فبراير/شباط مرافقَ لتخزين النقد وتوزيعه؛ تراوحت التقديرات من عشرات الملايين من الدولارات إلى مليار دولار أمريكيّ، رغم أنّ كل التقديرات هي إلى حدٍ كبيرٍ غير مؤكدة.[34] حصل مزيدٌ من الهجمات على مواقع تخزين النقد

---

[29] جونستون (Johnston)، 2016.

[30] جيمس بورجِس (James Burgess)، "استراتيجية الأرض المحروقة؟ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا تفجّر العديد من منشآت حقل الشاعر للغاز" (Scorched Earth Strategy? ISIS Blows Up Several Al Shaer Gas Field Installations)، *Oilprice.com*، 17 مايو/أيار، 2016.

[31] جون هدسون (John Hudson)، "مسؤولٌ أمريكيٌ رفيع: لقد خسرت الدولة الإسلامية 47 في المئة من أراضيها في العراق" (Top U.S Official: Islamic State Has Lost 47 Percent of its Territory in Iraq)، فورِن بوليسي *(Foreign Policy)*، 28 يونيو/حزيران، 2016.

[32] آدم زوبين (Adam Szubin)، "ملاحظات وكيل وزير الخارجية بالنيابة آدم زوبين بشأن مكافحة تمويل الإرهاب في كلية بول هـ. نيتزه للدراسات الدولية المتقدمة" (Remarks of Acting Under Secretary Adam Szubin on Countering the Financing of Terrorism at the Paul H. Nitze School of Advanced International Studies)، وزارة الخزانة الأمريكية (U.S. Treasury)، 20 أكتوبر/تشرين الأول، 2016.

[33] آيلا البيرق ودانة بلوط (Ayla Albayrak and Dana Ballout)، "الولايات المتحدة وتركيا ترفعان من مستوى الحملة الحدودية ضد الدولة الإسلامية" (U.S., Turkey Step Up Border Campaign Against Islamic State)، وول ستريت دجورنال *(Wall Street Journal)*، 26 أبريل/نيسان، 2016.

[34] جونستون (Johnston)، 2016.

منذ مارس/آذار 2016. في أكتوبر/تشرين الأول، قدّرت وزارة الخزانة الأمريكية (U.S. Treasury) أنّ "ما لا يقِلّ عن عشرات الملايين، ومن الممكن، أكثر من مئة مليون دولار أمريكيّ" قد تمّ تدميرها.[35]

لقد استهدفت الضربات الجوية بنجاحٍ أفراداً مهمين، فقتلت عدداً من المسؤولين ذوي الرتب العالية، وشَمَلَ ذلك اثنَين من وزراء مالية المجموعة، أبو صالحٍ في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وحاجي إمام في مارس/آذار 2016 (مع أنّ حاجي كان يغلب عليه طابع المسؤول العملياتيّ أكثر من المسؤول الماليّ)، ووزيراً للنفط، أبو سياف، في مايو/أيار 2015. الضربات الجوية على مواقع المبالغ النقدية الضخمة، ومراكز التوزيع الماليّ وجباية الضرائب تكمّل الاستطلاع الإلكترونيّ والعمليات الإلكترونية التي تنفّذها الولايات المتحدة ضد الأصول المالية للدولة الإسلامية في العراق والشام.[36] بدورها، تكشف الاستخبارات المالية عن معلوماتٍ غير مالية، مثل العلاقات بين أفراد كادر الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأنماط الحياة، وحركات المقاتلين الأجانب، ومراكز الإمداد وإعادة الإمداد بالموارد.[37] الهجمات على مستودعات تخزين النقد تسببت في قيام المجموعة ببيع بعض أصولها القيّمة، ويشمل ذلك المركبات.[38] بالنسبة للمركبات التي ما زالت الدولة الإسلامية في العراق والشام تملكها بالفعل، فإنها قد أُجبِرَت على الاقتصاد في الوقود.[39]

التناقص في السيولة

إنّ جهداً جديداً نسبياً للتحالف جارٍ لإنقاص النقد المتدفق إلى داخل الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). بحلول صيف 2015، قررت الحكومة العراقية حظر توزيع الرواتب الحكومية ضمن الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام، والاحتفاظ بها كضمانٍ بدلاً عن ذلك؛ لقد كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام تفرض ضريبةً على هذه الرواتب كمصدرٍ للإيراد. قبل أن يتمّ أخذ هذا القرار، كانت الحكومة العراقية تدفع قرابة 170 مليون دولار أمريكيّ شهرياً عام 2015 – أي ما يساوي مليارَي دولار أمريكيّ سنوياً – في داخل الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام.[40] أكثر من ذلك، بدأ العراق بحظر القيام بتحويلاتٍ دوليةٍ على فروع المصارف في المدن والبلدات التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام، وطلب بأن يُصارَ بدلاً من ذلك إلى تمرير كل الطلبات من خلال المصرف المركزيّ في بغداد، حيث يمكن، نظرياً، أن يتمّ اعتراضها ومنعها. تعمل وزارة الخزانة الأمريكية (U.S. Treasury) بالتعاون مع المصرف المركزيّ في العراق، لمنع الدولة الإسلامية في العراق والشام من الوصول إلى النظام الماليّ العالميّ. تسعون فرعاً مصرفياً واقعاً داخل الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام بُتِرَت عن النظام المصرفيّ الدوليّ والنظام المصرفيّ العراقيّ كليهما، ومُنِعت 150 داراً للصرافة من المشاركة في مزادات المصرف المركزيّ العراقي على الدولار. هذه القيود المصرفية تعني أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام ستضطر إلى الاستمرار بتخزين نقدها في المستودعاتٍ والمخازن المحصَّنة التي تصبح ضعيفةً بشكلٍ متزايدٍ أمام الضربات الجوية.[41] بالإضافة إلى ذلك، إنّ منعاً للوصول إلى دُوْرِ الصرافة والمزادات على العملات سيحدّ من قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على التزوّد بالدولارات الأمريكية، ويحرم المجموعة من إيرادٍ محتَمَلٍ من المتاجرة بسعر الصرف.

---

[35] زوبين (Szubin)، 2016.

[36] ديفيد إي. سانغر (David E. Sanger)، "الهجمات الإلكترونية الأمريكية تستهدف الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ضمن خطٍ جديدٍ للقتال" (U.S. Cyberattacks Target ISIS in a New Line of Combat)، ذا نيويورك تايمز *(The New York Times)*، 24 أبريل/نيسان، 2016.

[37] روبرت ويندرم وويليام م. آركين (Robert Windrem and William M. Arkin)، "كيف تتغلب على الدولة الإسلامية في العراق وسوريا: فجِّر المال" (How to Beat ISIS: Blow up the Money)، أن بي سي نيوز *(NBC News)*، 1 مايو/أيار 2016.

[38] كونور غافي (Conor Gafey)، "إنّ ما يصل إلى 800 مليون دولار أمريكيّ من مال الدولة الإسلامية في العراق وسوريا 'تمّ تدميرها': مسؤولٌ أمريكيّ" (Up to $800m of ISIS Cash Has Been Destroyed: U.S. Official)، نيوزويك *(Newsweek)*، 27 أبريل/نيسان، 2016. راجِع أيضاً: بي بي سي نيوز (BBC News)، "الدولة الإسلامية: إنّ ما يصل إلى 800 مليون دولار أمريكيّ من المال 'دمرتها الضربات'" (Islamic State: Up to $800m of Funds "Destroyed by Strikes")، 26 أبريل/نيسان، 2016.

[39] جيم مايكلز (Jim Michaels)، "التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة يفجّر 500 مليون دولار أمريكيّ من أموال الدولة الإسلامية" (U.S.–Led Coalition Blows Up $500 Million in Islamic State Cash)، يو أس إي توداي *(USA Today)*، 21 أبريل/نيسان، 2016b.

[40] غليزر (Glaser)، 2016a.

[41] جيم مايكلز (Jim Michaels)، "الحملة الجوية تتحول نحو نقد ونفط الدولة الإسلامية في العراق والشام" (Air Campaign Shifts to ISIL's Cash and Oil)، يو أس إي توداي *(USA Today)*، 17 أبريل/ نيسان، 2016a.

على الجبهة المتعددة الأطراف، كُلِّفَت المجموعة المعنية بمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (CIFG Counter–ISIL Finance Group) بمهمة منع الدولة الإسلامية في العراق والشام من استخدام النظام الماليّ العالميّ، ويشمل ذلك القائمين بالتحويلات المالية من غير المنظَّمين؛ مكافحة الابتزاز والاستغلال الذي تقوم به الدولة الإسلامية في العراق والشام للأصول والموارد الاقتصادية؛ حرمان الدولة الإسلامية في العراق والشام من التمويل الخارجيّ؛ ومنع الدولة الإسلامية في العراق والشام من توفير دعمٍ ماليٍّ أو مادّيٍّ للمجموعات الأجنبية التابعة لها.[42] إنّ فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (Financial Action Task Force [FATF])، وهي الهيئة الحكومية الدولية الواضعة للمعايير ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تعمل مع المجموعة المعنية بمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام.[43]

بالإضافة إلى ذلك، أسست الولايات المتحدة والعراق اللجنة الثنائية الأطراف لمكافحة التمويل المتعلق بالإرهاب (Bilateral Commission to Counter Terrorist Financing)، وهي تركّز على التبادلات في المعلومات والاستخبارات؛ لقد فرضت الولايات المتحدة عقوباتٍ على 30 قائداً أولياً، ومموّلاً، ومسهّلاً لشؤون المقاتلين الإرهابيين الأجانب، من المرتبطين بالدولة الإسلامية في العراق والشام، وعلى فروع للدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وكانت منظمة الأمم المتحدة (United Nations [UN]) قد أصدرت قرار مجلس الأمن رقم 2253، الذي يستند إلى نظام العقوبات القائم ضد تنظيم القاعدة، ويسعى لتوطيد التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام.

هل ستتمكن الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من تخطّي المصاعب المالية؟

الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مرنة – وقد يقول البعض إنها تعيد تجديد نفسها.[44] إنّ قدرتها على تخفيف الجهود المُكافِحة لتمويلها ترتبط مباشرةً بعواملَ عدّة. لقد احتفظت الدولة الإسلامية في العراق والشام بالخبرة التقنية من الحكومات السابقة والقطاع الخاص (مثلاً، الهيكلية النفطية المعتمدة لدى الشركات)، وهي تروّج لمحدودية ملكية الدولة للقطاع الصناعيّ في ما يتجاوز الأدوار التنظيمية والضريبية، وتتباهى بقدرةٍ على موازنة نفقاتها وإيراداتها.[45] تملك الدولة الإسلامية في العراق والشام مصادرَ إيرادٍ مرتكزةٍ إقليمياً غير النفط، مثل مناجم الفوسفات والزراعة؛ في أوقاتٍ مختلفة، سيطرت الدولة الإسلامية في العراق والشام على ما بلغ خمسة مصانعَ مهمةٍ للإسمنت في العراق وسوريا.[46] خلافاً لتنظيم القاعدة، فإنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام لا تتّكل على المِنَح كمصدرٍ كبيرٍ للإيراد، وهي بذلك أقل عُرضةً للعقوبات التقليدية. إن الكتلة الصرفة من المال، والتي راكمَتها الدولة الإسلامية في العراق والشام بشكلٍ أوليٍّ تفوق ما راكَمَته أيّ مجموعةٍ في التاريخ الحديث، مما من شأنه أن يعزلها بشكلٍ أكيدٍ عن خسائرها الحالية لمدةٍ ما، ويسمح للمجموعة بأن تبقى مستقلةً مالياً في أثناء تعاملها مع إجراءات التقشّف المستمرة.[47] إضافةً إلى ذلك، في ماضيها كمجموعةٍ سرّية، تمكنت الدولة الإسلامية في العراق والشام من اختصار النفقات والاستمرار في جمع الأموال من خدع الابتزاز وغيرها من أنشطة جمع المال. هذه العوامل تَدَعُ مستقبل الدولة الإسلامية في العراق والشام غامضاً، مع مواجهة المجموعة لضغطٍ عسكريٍّ وماليٍّ أكبر.

---

[42] وزارة الخارجية الأمريكية (U.S. Department of State) ، "تأسيس المجموعة المعنية بمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام في روما، إيطاليا" (Establishment of the Counter–ISIL Finance Group in Rome, Italy)، ملاحظةٌ إعلامية، 20 مارس/آذار، 2015.

[43] فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (Financial Action Task Force)، "تمويل المنظمة الإرهابية المسماة الدولة الإسلامية في العراق والشام" *(Financing of the Terrorist Organization Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL))*، باريس، 2015.

[44] هاورد ج. شاتز وإرين–إليزابِث جونستون (Howard J. Shatz and Erin– Elizabeth Johnston)، "الدولة الإسلامية التي عرفناها: الرؤى التي تسبق الانبعاث وتداعياتها" *(The Islamic State We Knew: Insights Before the Resurgence and Their Implications)*، PR–1267–OSD، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2015.

[45] جونستون (Johnston)، 2016.

[46] المركز المعنيّ بتحليلات الإرهاب (Center for the Analysis of Terrorism)، 2016، ص. 13. راجع أيضاً: إيكارت وورتز وهادي جعفر (Eckart Woertz and Hadi Jaafar)، "إنها لا تُمَوَّلُ فقط عن طريق النفط والنهب. كيف تستخدم الدولة الإسلامية الزراعة" (It's Not Funded Just By Oil and Looting. How the Islamic State Uses Agriculture)، واشنطن بوست *(Washington Post)*، 27 سبتمبر/أيلول، 2016.

[47] توم كيتينج (Tom Keatinge)، "أهمية التمويل في تمكين وإدامة الصراع في سوريا (وما يتجاوزها)" (The Importance of Financing in Enabling and Sustaining the Conflict in Syria [and Beyond])، برسبكتيفز أون تيروريزم [وجهات نظرٍ حول الإرهاب] *(Perspectives on Terrorism)*، مجلد رقم 8، عدد رقم 4، أغسطس/آب 2014a.

المواضيع الرئيسية في السيناريوهات المالية المستقبلية للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)

ناقش المشاركون في ورشة العمل تداعيات ثلاثة سيناريوهاتٍ للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) تتعلق بمستقبل تمويلها: حالة الوضع القائم، وفيها تستمر الاتجاهات السياسية والعسكرية الحالية؛ تسويةٌ تفاوضيةٌ في سوريا ومصالحةٌ سياسيةٌ في العراق؛ أو انتصارٌ قتاليٌّ كاملٌ على الدولة الإسلامية في العراق والشام، بدون أيّ تسويةٍ تفاوضيةٍ أو مصالحةٍ سياسية. أثناء المناقشة، برزت عدة مواضيعَ مهمةٍ ونتائجَ مشتركةٍ على امتداد كل سيناريو. نسلّط الضوء على تلك المواضيع في هذا الفصل، من كِلا ناحِيَتَي توافقات المشاركين في ورشة العمل وخلافهم. هذه النتائج المُستَخلَصَة أصبحت مُتداولةً اعتباراً من أواخر يونيو/حزيران 2016.

تشير نقاط التوافق إلى الكيفية التي سوف تتطور الدولة الإسلامية في العراق والشام بحسبها، بغضّ النظر عن أفعال التحالف المُكافِح للدولة الإسلامية في العراق والشام، وتوفّر ثقةً أقوى في بعض الفرضيات المرجعية المتعلقة بالمستقبل الماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام. نقاط الخلاف قد تصبح أولوياتٍ في الجمع والتحليل من أجل اكتساب وضوح الرؤية في تطور الدولة الإسلامية في العراق والشام.

المواضيع التي تمّت مناقشتها شملت قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على التكيّف ومرونتها؛ قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على المحافظة على علامتها الفارقة، مع خسارة الخلافة أو من دونها؛ وجهات نظر الجهات الفاعلة الأخرى بشأن الدولة الإسلامية في العراق والشام إن هي ظلّت عالقةً في مأزقٍ عسكريٍّ مع التحالف الدوليّ؛ قدرة ورغبة الحكومتَين في سوريا والعراق في معالجة المظالم الأساسية التي توفّر الشرعية للدولة الإسلامية في العراق والشام في أوساط أقسامٍ من شعبَي هذين البلدين كُلاً بما يخصه؛ ومستوى الضُلوع المستقبليّ للجهات الفاعلة الحكومية الخارجية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، والقائمة العالمية للمجموعات التابعة للدولة الإسلامية في العراق والشام.

مجالات التوافق عبر السيناريوهات

تَوَافَقَ المشاركون في ورشة العمل على عدة قضايا. شَمَلَت هذه قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) على التكيّف ومرونتها، وإصرار الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، وتأثيرات المأزق على الدولة الإسلامية في العراق والشام.

الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) منظمةٌ ذات قدرةٍ عاليةٍ على التكيّف ومرنة

ربما كانت الملاحظة التي جرى حولها أدنى قدرٍ من الجدل ضمن ورشة العمل هي القول بأنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، كتنظيم، ذات قدرةٍ استثنائيةٍ على التكيّف كما إنها مرنة. توافق المشاركون على هذه النقطة حتى في سيناريوهات المصالحة السياسية أو الانتصار القتاليّ على المجموعة. قدّم المشاركون أمثلةً كثيرةً من السنين الماضية العديدة التي تغلّبت فيها الدولة الإسلامية في العراق والشام على التحديات والعقبات، حتى من دون وجود سيطرةٍ أُحاديةٍ على الأراضي. إنّ بعضاً مما يجعل الدولة الإسلامية في العراق والشام قادرةً على التكيّف إلى هذا الحد هو هيكليتها التنظيمية. مع أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام منظمةٌ بشكلٍ جيّد، مع بيروقراطيةٍ محددةٍ وتبعيات تنظيمية، فإنها

ليست متحجّرة، والاستقلالية المُعطاة لأجزائها المُكوِّنة تجعلها شبيهةً بحركةٍ انتهازيةٍ غير متكتلة.[1] الحافظة المالية للدولة الإسلامية في العراق والشام تطوّرت في مواجهة الضغط في الماضي، مع سعي المجموعة للتعويض عن النواقص في بعض روافد الإيراد في أسواقٍ لم تُطرَق من قبل.

لاحظ المشاركون أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تكون قادرةً على التكيّف والبقاء على قيد الحياة، بالرغم من الانتكاسات المالية والعملياتية، عن طريق التحول إلى تنظيمٍ على غرار تنظيم الشباب، الذي لا يسيطر على أراضٍ وإنما ينظّم وينفّذ هجمات الكَرّ والفَرّ والكمائن، أو عن طريق التحوّل إلى مجموعةٍ إجراميةٍ–إرهابيةٍ هجينةٍ مشابهةٍ لتنظيم القاعدة في العراق (AQI). في عام 2006، بدّل تنظيم القاعدة في العراق اسمه إلى الدولة الإسلامية في العراق، واحتفظ بقاعدةٍ مهمة للموارد في الموصل، حيث استمرت خدع الابتزاز التي يمارسها، واقتطاع المال من العقود، وغيرها من الأنشطة الإجرامية في توفير رافدٍ قيّمٍ من الإيراد. حصل كل ذلك في مواجهة حملةٍ عسكريةٍ وسياسيةٍ شرسةٍ ضد المجموعة اشتركت فيها الصحوة السُّنّيّة، وزيادةٍ في أعداد الجنود الأمريكيين، وتغييرٍ في استراتيجية التحالف، وعمليات استهدافٍ متطوّرة، وأنشطةٍ عسكريةٍ مستمرةٍ يقوم بها تحالفٌ دوليٌّ مع قوات الأمن العراقية.

بغضّ النظر عن الهيكلية التنظيمية أو السيطرة الإقليمية المستقبلية، خَلُصَ المشاركون إلى أنّ قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على تملّك الموارد وفرض الضرائب وابتزاز الشعوب المحلية سوف تسمح للمجموعة بالاحتفاظ بمستوياتٍ متواضعةٍ من الإيراد. إنّ حاجة المجموعة لإنفاق هذه الإيرادات من أجل دفع تكاليف حُكم المناطق المحلية ورواتب المقاتلين تتوّعت بشكلٍ كبيرٍ بناءً على السيناريو الذي تمّت مناقشته.

سوف تستمر الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) تنظيماً متمرداً وإرهابياً للسنوات القادمة

بشكلٍ مشابهٍ للملاحظة الجماعية التي تفيد أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) ذات قدرةٍ عاليةٍ على التكيّف، تَوافَقَ المشاركون في ورشة العمل على أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام ستظل موجودةً على هيئةٍ ما من هيئات التنظيم الإرهابيّ أو التنظيم الإرهابيّ الهجين بعد مُضيّ وقتٍ طويلٍ على انقضاء الإطار الزمنيّ البالغ 18 شهراً والذي جَرَت مناقشته في ورشة العمل. توافق المشاركون على أنّ حتى التآكل الكبير في تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام لن يدمر المجموعة. بغضّ النظر عما إذا خسرت الدولة الإسلامية في العراق والشام الأراضي من خلال المسار الحاليّ، وهو مسار العمليات القتالية، أو من خلال هزيمةٍ عسكريةٍ كبرى، قال المشاركون إنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام سوف تستمرّ في الحياة في الأجل الوسيط، لاسيما إذا لم تتمّ معالجة المظالم الأساسية لدى الشعبَين السوريّ والعراقيّ. توافق المشاركون أيضاً على أنّ الإرادة السياسية لتسكين مظالم الشعوب السُّنّيّة غائبةٌ في كِلا العراق وسوريا حالياً.

زيادةً على ذلك، توافق المشاركون بشكلٍ كبيرٍ على أنّ العوامل الهيكلية التي أدّت إلى ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام، إن استمرت – ويشمل ذلك الفراغ الأمنيّ الناتج عن الحرب الأهلية السورية والتهميش المستمر للسُّنّة في العراق – فيُحتَمَل أن تظهر مجموعةٌ أخرى حينها لتحل محل الدولة الإسلامية في العراق والشام في حال تصدّع الأخيرة أو هزيمتها. إنّ مجموعةً مثل هذه يمكن أن تكون مساويةً في التطرف والعنف للدولة الإسلامية في العراق والشام نفسها، أو ربما تكون أكثر تطرفاً وعنفاً، مع استمرار المظالم الأساسية بكامل قوّتها.

أخيراً، لاحظ المشاركون أنّ الولايات المتحدة وشركاءها يجب أن يستمروا بإحداث التآكل في القدرات العملياتية للدولة الإسلامية في العراق والشام على المدى الطويل، أياً يكُن الشكل الذي تتخذه المجموعة. هذا الأمر قد يتطلّب التزاماً طويل الأمد من جهة أعضاء التحالف من أجل دعم حملةٍ عسكريةٍ ومُكافِحةٍ للإرهاب تقودها المعلومات الاستخباراتية، تكون مثابِرةً وعدوانية، ومُصَمَّمَةً على هيئة جهدٍ مماثلٍ بُذِلَ ضد النواة الأساسية لتنظيم القاعدة في باكستان.

العلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)

تسخّر الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مواردَ كبيرةً للجهود الإعلامية والدِّعائية، لكي تُظهِرَ نفسها على هيئة

---

[1] أندرو ليبمان وكولِن كلارك (Andrew Liepman and Colin Clark)، "رفع الغموض عن الدولة الإسلامية" (Demystifying the Islamic State)، يو أس نيوز & وورلد ريبورت *(U.S. News & World Report)*، 23 أغسطس/آب، 2016؛ باتريك ب. جونستون (Patrick B. Johnston)، جاكوب ن. شابيرو (Jacob N. Shapiro)، هاوِرد ج. شاتز (Howard J. Shatz)، بنجامين باهني (Benjamin Bahney)، دانييل ف. يونغ (Danielle F. Jung)، باتريك رايان (Patrick Ryan)، وجوناثان والاس (Jonathan Wallace)، "ركائز الدولة الإسلامية: الإدارة، والمال، والرعب في العراق" *(Foundations of the Islamic State: Management, Money, and Terror in Iraq)*، 2005–2010، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، مؤسسة RAND، PR1192-DARPA، 2016.

قائدٍ للحركة الجهادية العالمية. تُظهِر المجموعة جهازها الحوكميّ على أنه متطوّرٌ ومدعومٌ جيّداً بالموارد، وأنّ هجماتها الخارجية جزءٌ من شبكةٍ عابرةٍ للحدود الوطنية يكوّنها منتسبون قادرون على شنّ جهادٍ عالميّ. العلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام، على غرار التنظيم نفسه، أثبتت مرونتها في وجه الانتكاسات، والمجموعة ما زالت تحظى بالشعبية في أوساطٍ ديموغرافيةٍ خاصةٍ من المنتسبين والأتباع المتذللين.

توافق المشاركون في ورشة العمل على أنه حتى وإن فقدت الصورة الحالية للدولة الإسلامية في العراق والشام مصداقيتها، فالمجموعة ستحاول على الأرجح إعادة تشكيل نفسها، ربما تحت اسمٍ مختلف، بينما تستمر في استغلال الشعب من أجل المال والموارد. بوجود أراضٍ أقل في حيازتها، ستملك الدولة الإسلامية في العراق والشام مالاً أقل، ولكنها سوف تحاول تغيير رسائلها وتصميم أنشطتها في سبيل الاحتفاظ بعلامتها الفارقة – فتستمر في تنفيذ هجماتٍ على المستوى المحليّ ضمن الإقليم، وعلى مستوى أبعد في الخارج. إنما، كان المشاركون في شكٍّ في ما إذا كانت مناورةٌ من هذا النوع سوف تنجح في النهاية في إنقاذ العلامة الفارقة على المدى الطويل.

المأزق يُؤذِنُ بانتصار الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)

شَعَرَ المشاركون في ورشة العمل بنحوٍ جامعٍ أنّ مأزقاً متوسط الأمد إلى طويل الأمد في العراق وسوريا سوف يسمح للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بكسب التفوّق عن طريق بناء ماليّتها وعلامتها الفارقة وقدراتها العملياتية، كلّ ذلك بينما توطّد دورها المتمثّل بكيانٍ سياسيٍّ قويّ. كان هذا التوافق قوياً بشكلٍ خاص أثناء مناقشة سيناريو الوضع القائم. الخبراء في مجال مكافحة التمرد أدلوا بملاحظةٍ هي أنّ مجموعةً متمردةً ما تكون رابحةً بمحض عدم خسارتها.[2] وَلَّدَت هذه الملاحظة توافقاً واسعاً بشأن دوام الدولة الإسلامية في العراق والشام وقدرتها على البقاء من دون انتصارٍ سياسيٍّ وعسكريٍّ معاً على المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، إنّ قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على البقاء على قيد الحياة، حتى في حينٍ تنفّذ فيه هجماتٍ أقل وترتدّ من وقتٍ لآخر إلى مرحلةٍ شبه كاملةٍ من البَيات، سوف توجِد انطباعاً من القوة لا يُمحى في أوساط الشعوب المحلية في مناطق الحكم المتنازَع عليها.

مجالات الخلاف

استثارت ورشة العمل أيضاً آراءاً متخالفةً حول احتمال ودقة توقيت بعض التطورات في مالية الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). بعض هذه الخلافات كان جوهرياً من حيث الطبيعة – فإنّ شطراً من المجموعة كان يعتقد بأنّ بعض النتائج كان يُرَجَّح حصولها بينما لم يعتقد بذلك شطرٌ آخر. كانت خلافاتٌ أخرى زمنية الطبيعة – إذ توقّع بعض المشاركين حصول تأثيرات سيناريو ما في وقتٍ مبكرٍ أكثر، بينما جادل آخرون بأنّ هذه التغييرات قد تنشأ في مرحلةٍ لاحقة.

الأسئلة التالية أنتجت مجالاتٍ خاصةً للخلاف عبر كل السيناريوهات – الوضع القائم، التقدّم السياسيّ في مواجهة المجموعة، أو الانتصار العسكريّ على المجموعة.

- هل سوف تسعى الدولة الإسلامية في العراق والشام للرعاية من قِبَل دولةٍ خارجيةٍ ثم تحصل على هذه الرعاية (أو أن تقبل عرضاً لم تُبادِر إليه برعايةٍ من دولةٍ خارجية)؟ هل سيؤثّر ذاك التمويل فعلاً بشكلٍ كبيرٍ على مستقبل الدولة الإسلامية في العراق والشام؟
- هل سوف تحاول الدولة الإسلامية في العراق والشام بناء اقتصادٍ مغلقٍ في الأراضي التي بقيَت تحت سيطرتها؟
- هل سوف تحوّل الدولة الإسلامية في العراق والشام أولويتها الاستراتيجية من الجهاد العنيف باتجاه الحوكمة سعياً وراء استراتيجيةٍ مدنيةٍ–عسكريةٍ أكثر توازناً، كما فعلت جبهة النُّصرة؟ هل سوف يزيد تحوّلٌ كهذا من امتداد حياتها عن طريق جعلها الخيار "الأقل سوءاً" ما بين الفصائل المحتمَلَة التي تدّعي تمثيل الشعب السُّنّيّ في العراق

[2] إليوت كوهين (Eliot Cohen)، كونراد كرين (Conrad Crane)، يان هورفاث (Jan Horvath)، وجون ناغل (John Nagl)، "مبادئ وحتميات وتناقضات مُكافحة التمرد" (Principles, Imperatives, and Paradoxes of Counterinsurgency)، ميليتَري ريفيو *(Military Review)*، مارس/آذار–أبريل/نيسان 2006، ص. 49–53.

وسوريا؟

- هل سوف تزيد الدولة الإسلامية في العراق والشام من جهودها للحصول على أسلحةٍ للدمار الشامل (WMD)، وتستخدمها لتنفيذ هجماتٍ مسببةٍ للإصابات الجماعية أم أنها ستقلّل من هذه الجهود؟

هذه الخلافات مشابهةٌ للخلافات التي كانت لدى المحللين بشأن مستقبل الدولة الإسلامية في العراق، أي سَلَف الدولة الإسلامية في العراق والشام، عامَي 2010 و2011.

علاوةً على ذلك، اختلف المشاركون في ورشة العمل بشأن الدور الذي قد تلعبه عواملُ مختلفةٌ في المستقبل الماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام. شَمَلَت هذه:

- **مستوى انخراط الولايات، أي محافظات العراق وسوريا (التي تكون مكوَّنةً أحياناً من مجموعاتٍ ذات امتياز) التي تقع خارج نواة منطقة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL).** رأى بعض المشاركين علاقة نفعٍ متبادلٍ بين نواة الدولة الإسلامية في العراق والشام وبعض المجموعات ذات الامتياز التي تكون أكثر صلابة، مثل تلك التي في ليبيا وسيناء وجنوب آسيا، بينما اعتقد آخرون أنّ العلاقة بين الصميم والمحيط ضعيفةٌ وتستند إلى حدٍّ كبيرٍ على العلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام. إنّ قوة هذه الروابط لها تأثيرٌ كبيرٌ على قدرة **الولايات** على جمع الإيراد لأيّ أصلٍ باقٍ في العراق وسوريا للدولة الإسلامية في العراق والشام، أو من أجل احتضان قيادةٍ جماعيةٍ في حال حدوث هزيمةٍ في العراق وسوريا.
- **كم تبلغ درجة قوة ارتباط العلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بفكرة الخلافة ذات الحيازات الإقليمية.** اختلف المشاركون بشأن ما إذا كانت خسارة الرَّقَّة والموصل سوف تؤدي إلى تلطيخ العلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام بشكلٍ دائم. (الدولة الإسلامية في العراق والشام تحاول إدارة خسائرها؛ قبل وفاته في صيف 2016، بدأ الناطق باسم الدولة الإسلامية في العراق والشام، محمّد العدناني بذكر جذور الدولة الإسلامية في العراق والشام على أنها تمردٌ على شكل حرب عصابات، في محاولةٍ لإظهار أنّ أغراض الدولة الإسلامية في العراق والشام لم تكن مرتبطةً مباشرةً بالسيطرة الإقليمية.) كان عددٌ أكبر من المشاركين يعتقد بأنّ الخسائر الإقليمية من شأنها تدمير العلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام، ولكنّ مجموعاتٍ أخرى قد تظهر ولا يختفي حلم الخلافة.
- **كم يلزم من الوقت لكي تخسر العلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) جاذبيتها في حال تطوّرٍ عسكريٍّ أو سياسيٍّ في مواجهة المجموعة.** قال بعض المشاركين في ورشة العمل إنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، إذا كان لها أن تخسر الموصل والرَّقَّة، فإنها حينئذٍ سوف تخسر علامتها الفارقة بسرعة. جادل آخرون بقولهم إنّ هذا الانحلال قد يكون عمليةً أكثر طولاً من ذلك بكثير، وأنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تستمر في استغلال المظالم المحلية وزيادة التركيز على الهجمات الإرهابية من أجل محاولة المحافظة على علامتها الفارقة.

من المهم ملاحظة أنه بالرغم من أنّ المشاركين حضروا ورشة العمل من أجل التركيز على القضايا المالية، فإنهم قد ناقشوا أيضاً القضايا غير المالية، مثل بحث الدولة الإسلامية في العراق والشام المحتمل عن أسلحة الدمار الشامل (WMD)، وعلاقة الدولة الإسلامية في العراق والشام مع محافظاتها، والقضايا المتعلقة بالعلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام. كل واحدةٍ من هذه القضايا غير المالية تملك شيئاً من العلاقة بتمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام – بعضها أقوى، وبعضها أضعف – وكانت لذلك وثيقة الصلة بالمناقشة الإجمالية وأجندة ورشة العمل.

التداعيات بالنسبة لجهد مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)

قدّمت مناقشة السيناريوهات الثلاثة عدداً من التداعيات بالنسبة لجهد مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). إنّ مكافحة التمويل تتطلّب تعطيل الأسواق والشبكات غير المشروعة، وتحفر طريقها باتجاه مكافحة حكم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتقوّض شرعيتها. ناقش المشاركون في ورشة العمل كل هذه الجوانب وشَمَلوا تدابيرَ لمكافحة وسائلَ محددةٍ لجمع المال ضمن أراضي الدولة الإسلامية في العراق والشام، مستخدمين معلوماتٍ ماليةً لإلحاق الضرر بالمجموعة، وإحداث التآكل في قدرتها على جمع المال عبر أراضيها، وضمان ألا تتحوّل نحو جمع المال مما يتجاوز أراضيها.

أظهرت قوات التحالف القدرة على تنفيذ ضرباتٍ دقيقةٍ تقودها المعلومات الاستخباراتية ضد العمليات النفطية للدولة الإسلامية في العراق والشام ومواقع المبالغ النقدية الضخمة التي تملكها في العراق وسوريا. من أجل شلّ المصادر الرئيسية للثراء لدى هذه المجموعة، سوف يظل الاستمرار في هذه العمليات أمراً ضرورياً.

في المدى القصير، إنّ نقصاً في القوات المعارِضة القادرة على استعادة كامل أراضي الدولة الإسلامية في العراق والشام والاحتفاظ بها يعني أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام ستظل تتحكّم بمواردَ اقتصاديةٍ لا نفطيةٍ مهمة، وتشمل هذه أجزاءً من القطاعات الزراعية والتصنيعية والمالية في العراق وسوريا. سوف تسعى الدولة الإسلامية في العراق والشام للتعويض عن الخسائر في بعض روافد الإيراد عن طريق زيادة توليد الإيراد في مجالاتٍ أخرى، وهذه الموارد الأخرى يجب النظر في استهدافها أو إخضاعها للعقوبات. هذا الأمر يصحّ بشكلٍ خاص بالنسبة للزيادة في فرض الضرائب وابتزاز الشعوب المحلية. ستحتاج قوات التحالف لتخصيص المزيد من الموارد في تدريب كيانات إنفاذ القانون العراقية وغيرها، في ما يتجاوز تقديم المشورة والمساعدة والتدريب وتجهيز جهودها العسكرية. بإمكان هذه القوات أن تركز على محاربة الجهود المتجددة للدولة الإسلامية في العراق والشام لكسب الإيراد من خلال فرض الضرائب والابتزاز.

سلاسل الإمداد العائدة إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل تجارة السلع والخدمات مع عناصرَ من غير الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأيّ وسطاء يسهّلون تلك التجارة، والمشترين النهائيين الذين يعلمون أنهم يتعاملون مع الدولة الإسلامية في العراق والشام، يجب التعرّف إليهم والنظر في فرض العقوبات عليهم واستهدافهم. إنّ كسب وضوحٍ في الرؤية بشأن الموارد الاقتصادية وسلاسل الإمداد قد يتطلّب إعادة توجيهٍ لموارد المعلومات الاستخباراتية أو المواردَ الجديدة للمعلومات الاستخباراتية. يكون الهدف إدامة العمليات ضد الشبكات التجارية للدولة الإسلامية في العراق والشام، وتعطيل القطاعات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة الإسلامية في العراق والشام لتمويل نفسها. النظر في أيّ سلطاتٍ جديدةٍ ضروريةٍ يجب أن يبدأ بشكلٍ مبكر.

إذا كان بمقدور التحالف أن يُحدِثَ التآكل في تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الحدّ الذي تعاني فيه المجموعة من أجل دفع الرواتب، فإنّ هذا الأمر قد يمزّق التماسك الداخليّ بين المقاتلين والقيادة وقد يعطّل التجنيد. المجموعة التي كانت سَلَفاً للدولة الإسلامية في العراق والشام، أي الدولة الإسلامية في العراق (ISI)، كانت لديها مشاكلُ تتعلق بالاختلاس، وقد يكون للدولة الإسلامية في العراق والشام مشاكل مثل هذه مع مقاتليها. إنّ الإضاءة على هذه الإخفاقات المالية بواسطة الرسائل الفعالة قد يؤدي إلى تأزيم التصوّرات لدى العموم بشأن الاقتدار الماليّ للمجموعة وجدارتها بالثقة، لاسيما بين الأعضاء، أو الأعضاء المحتملين، أو المتعاطفين. إنّ رفع السرّية عن وثائقَ أحدث عهداً تمّ الاستيلاء عليها، تخصّ الدولة الإسلامية في العراق والشام، وفيها ذِكرٌ للضغط الماليّ، من شأنه تقوية هذه الرسالة

بصورةٍ أكبر ويُعِين على التنسيق بين بلدان التحالف الدوليّ لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام.[1] في ما يتجاوز القطاعات والأنشطة المحددة، مثل النفط أو التجارة، يجب أن تكسر قوات التحالف سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على الاقتصاد، وأن تفصلها عن الشعب الذي تستفيد منه. إنّ الاستمرار في توكيد السيطرة على الأراضي التي كانت تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام سوف يساعد على إلحاق الضرر بالعلامة الفارقة للتنظيم ويبدد أسطورة أنها لا تُهزَم. أيضاً، مع تلَقّي الدولة الإسلامية في العراق والشام لضغطٍ أكثر، فإنّ قدرتها على حكم الشعب والسيطرة عليه سوف تتراجع أيضاً، ومعها، بشكلٍ كامن، قدرتها على جمع المال.

مع استعادة الأراضي من الدولة الإسلامية في العراق والشام، فإنّ قسماً كبيراً من مهمة مكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام سيحتاج للاعتماد على أدوات إنفاذ القانون بدلاً من الأدوات العسكرية الصرفة من أجل معالجة إيرادات الدولة الإسلامية في العراق والشام المستمرة من الابتزاز وفرض الضرائب. يشير هذا الأمر إلى الحاجة لاستثمار المزيد من الموارد في تدريب كيانات إنفاذ القانون العراقية وغيرها.

لقد تفادت الدولة الإسلامية في العراق والشام حتى الآن الاعتماد على جهاتٍ فاعلةٍ خارجيةٍ من أجل التمويل، لكنّ هذا الاتجاه قد لا يستمر إلى ما لا نهاية. يجب أن تستمر الأدوات التقليدية لمكافحة تمويل الإرهاب في إبقاء المجموعة معزولةً عن الجهات المانحة الثرية. ينبغي أن يستمر التحالف في رصد التدفقات المالية إلى الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام من أجل المعرفة بالتغييرات الحاصلة في التمويل، لاسيما من جهة بلدانٍ كان للأفراد الأثرياء فيها تاريخٌ من تمويل القضايا الجهادية، مثل المملكة العربية السعودية والكويت وقَطر.

بغضّ النظر عن الخطوات القادمة في الحرب ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام، تَوافَقَ المشاركون في ورشة العمل بنحوٍ جامعٍ على أنّ معالجة المظالم الأساسية والعوامل الهيكلية الكامنة التي قادت إلى ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام يجب أن تكون مكوّناً مهماً في الاستجابة الشاملة من جهة التحالف. يستند خط الجهد هذا بشكلٍ أساسيٍّ إلى الدبلوماسية، في كِلا مجالَي العمل باتجاه تسويةٍ تفاوضيةٍ في سوريا، وممارسة التأثير على الحكومة العراقية لكي تقوم بسعيٍ أكثر جدّيةً لتخفيف الطائفية في السياسة العراقية. الانتصار العسكريّ وحده لن يحقق هذا الأمر. بدون خطواتٍ باتجاه المصالحة السياسية في كل بلد، ستظل الدولة الإسلامية في العراق والشام عاملةً في أوساط المجتمعات السّنّيّة المحلية وتجمع الإيرادات منها، حتى في غياب السيطرة على الأراضي.

---

[1] جونستون، شابيرو، شاتز، وآخرون (Johnston, Shapiro, Shatz, et al.)، 2016.

وصفٌ مفصّلٌ للنقاط التي أُثيرَت ضمن كل سيناريو

وَصَفَ الفصل الثالث مجالات التوافق الجماعيّ ونقاط الخلاف الهامة عبر كل السيناريوهات. لكنّ المشاركين في ورشة العمل أثاروا أيضاً نقاطاً خاصةً بكل سيناريو. هذا الملحق يصف تلك النقاط.

السيناريو الأول: الوضع القائم

عَرَضَ السيناريو الأول الوضع القائم، وفيه تستمر كل التحركات الحالية لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) في المستقبل بدون تغييراتٍ رئيسيةٍ في الحملة العسكرية أو أفعال الحكومتَين العراقية والسورية. بالتحديد، تظل الدولة الإسلامية في العراق والشام تحت الضغط في مناطقَ من كِلا سوريا والعراق، ولكنها تحتفظ بعاصمتها في الرَّقَّة بالإضافة إلى مساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي، تشمل الموصل ومناطقَ تقع إلى جنوبها. هي أيضاً تحافظ على قدرة شنّ الهجمات الإرهابية في أنحاء المنطقة.

شَمَلَت مناقشة سيناريو الوضع القائم عدة متغيّراتٍ يمكن لها أن تؤثّر على إيرادات ونفقات الدولة الإسلامية في العراق والشام بشكلٍ لا خطّيّ. شَمَلَت هذه أسعار النفط، وقدرة التحالف على الاستمرار في استهدافٍ عدوانيٍّ لمواقع تخزين المبالغ النقدية الضخمة، والطبيعة المنغلقة أو المفتوحة لاقتصاد الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتغييرات في التمويل الخارجيّ للدولة الإسلامية في العراق والشام، والتقلّبات العملياتية، ويشمل ذلك قيمة العلامة الفارقة للمجموعة.

التكيّف العملياتيّ والماليّ

في ظل سيناريو الوضع القائم، ومع أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) تبقى تحت الضغط، فإنها تحافظ على عاصمتها في الرَّقَّة بالإضافة إلى السيطرة على مساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي في أنحاء كلٍّ من سوريا والعراق. جَزَمَ المشاركون في ورشة العمل بأنّ مالية الدولة الإسلامية في العراق والشام ستبقى قويةً نسبياً في المستقبل القريب وحددوا أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام سوف تستمر في إنفاق المال بمعدلها الحاليّ ضمن الأشهر الستة القادمة، فتنفق كما يُحتمَل على الأسلحة ورواتب المقاتلين في جهدٍ لتوسيع قاعدة دعمها في أوساط المقاتلين المحليين غير الواقعين حالياً تحت قيادتها.

لاحظ المشاركون في ورشة العمل أنه حتى لو اتّسَعَت الخسائر الإقليمية في المستقبل، فإنّ قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على التكيّف سوف تسمح لها بالتعويض عن الخسائر المستمرة في الإيراد، في المدى القريب على الأقل. مثلاً، يمكن أن تزيد الدولة الإسلامية في العراق والشام من الضرائب المفروضة على السلع المارّة عبر ما تبقّى من أراضيها. اقترح بعض المشاركين أنه لن يكون هناك تغييرٌ كبيرٌ في الإيرادات، بينما اعتقد آخرون أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام يمكنها حتى توليد إيرادٍ أكبر إذا تمكنت المجموعة من تعويض بعض الخسائر التي لَحِقَتها مؤخّراً في حافظتها النفطية.

خلال المدى المتوسط، اعتقد بعض المشاركين أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تشعر بالإغراء لتوسيع قاعدة عملياتها في ما يتجاوز العراق وسوريا. بدورها، يمكن لخسائر الأراضي المستمرة أن تحضّ الدولة الإسلامية في العراق والشام على اختصار النفقات بالسعي وراء أهدافٍ أكثر تواضعاً.

بعد انقضاء عامٍ واحدٍ تقريباً، سيظل الابتزاز مصدراً للدخل قابلاً للتطبيق. من بين المشاركين، أولئك الذين كانوا

يعتقدون أنّ سيناريو الوضع القائم من شأنه أن يؤديَ إلى هبوطٍ في الإيرادات مع الوقت، خَمَّنوا أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تخنق نفسها بطريقةٍ مماثلةٍ لتنظيم القاعدة في العراق (AQI) في منتصف أعوام 2000. في حالة تنظيم القاعدة في العراق، كانت المجموعة من التلهّف لكسب الإيراد بحيث ارتكبت سلسلةً من الزلّات الحرجة؛ مما أدى إلى ظهور صحوة الأنبار (Anbar Awakening)، أدّى اعتمادها الشديد على الأنشطة الإجرامية والمحاولات لاستخدام الخدع العشائرية التقليدية مثل التهريب، إلى انقلاب شيوخ العشائر من السُّنّة ضد المجموعة، مما حثّ على تراجعها الحادّ. الدولة الإسلامية في العراق والشام تقوم حالياً ببعض الأنشطة المماثلة.

أيضاً، قيّمَ العديد من المشاركين أنه في حال وجود مأزقٍ بعد مضيّ عامٍ واحدٍ تقريباً، فسيستقر عدد المقاتلين الأجانب. من أجل تجاوز الطريق المسدود، قد تضطر الدولة الإسلامية في العراق والشام لتخصيص مواردَ ماليةٍ أكبر من أجل الدفع للمزيد من المهاجمين الانتحاريين، فتستخدم هؤلاء المقاتلين لإكمال مقاربةٍ في الحرب، تقليديةٍ بصورةٍ أكبر. تأمّل أعضاء المجموعة في ما إذا كان استخدام المفجرين الانتحاريين في هجماتٍ مشابهةٍ لأسلوب المتمردين يُؤذِنُ بإشارة ضعفٍ من جهة الدولة الإسلامية في العراق والشام. شَمَلَت احتمالاتٌ أخرى ذَكَرَها المشاركون حملةَ تجنيدٍ متجددة لسدّ النقص في الكادر الذي فُقِدَ في ساحة القتال وخيار "البطاقة الجامحة" الساعي للحصول على أسلحة الدمار الشامل (WMD) من أجل تنفيذ هجمةٍ عالية الفتك تسيطر على العناوين، ويمكنها أن ترفع المعنويات في أوساط الأعضاء والمناصرين.

الزيادات المحتملة في الإيراد والتغييرات في حماية الأصول

موضوعٌ مهمٌ برز أثناء مناقشة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بعد انقضاء عامٍ على سيناريو الوضع القائم كان إمكانية أن تؤَسَّس آلياتٌ (محليةٌ أو غير ذلك) من شأنها تزويد الدولة الإسلامية في العراق والشام بروافد إيرادٍ جديدة، لاسيما من خلال فرض الضرائب. التطورات في أماكنَ أخرى في العراق وسوريا، لاسيما في ما يتعلق بالأراضي والطرق الشريانية الرئيسية التي تتبدل السيطرة عليها بين الجهات، قد تحوّل التجارة وعمليات نقل السلع إلى داخل أراضي الدولة الإسلامية في العراق والشام، مما يسمح للمجموعة بفرض ضريبةٍ على الشاحنات التي تعبر أراضيها. مع أنّ النفط قد يكون في حد ذاته مصدراً لتوليد الإيراد، فإنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام تستطيع جنيَ المال عن طريق فرض الضرائب على أيّ سلعة، كالنفط، تضطر لعبور أراضيها. إذا كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام قادرةً على الاستمرار بالتصرف كدولة، اعتقد المشاركون أنّ المجموعة بوسعها زيادة إيرادها عن طريق كسب موطئ قدمٍ في أراضٍ فيها مستوياتٌ عاليةٌ من التجارة والنشاط الاقتصاديّ.

واحدةٌ من المتغيّرات المهمة التي عرّفها المشاركون هي المقدار المتبقّي من مواقع تخزين المبالغ النقدية الضخمة القابلة للاستهداف، وإلى أيّ مدى ستحمي الدولة الإسلامية في العراق والشام احتياطيّاتها عن طريق تخزين النقد بكمياتٍ أصغر في عددٍ أكبر من المنشآت. بعد تجاوز عامٍ في سيناريو الوضع القائم، قال المشاركون إنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تصبح أكثر مهارةً في تخزين نقدها في أماكنَ قد يجد التحالف صعوبةً أكبر في التعرف عليها وتدميرها، مثل المؤسسات المدنية التي تكون فيها الدروع البشرية. زيادةً على ذلك، يمكن أن تسعى الدولة الإسلامية في العراق والشام أيضاً لتأسيس علاقاتٍ أكثر تطبيعاً مع كياناتٍ أخرى في المنطقة، ويشمل ذلك جهاتٍ فاعلةٍ خارجية (ولكنّ المشاركين في ورشة العمل لم يعرّفوا بجهاتٍ فاعلةٍ خارجيةٍ محددة). توافق المشاركون بشكلٍ عام على أنه كلما طال الوضع القائم، فإنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام ستظهر بشكلٍ أكبر للكيانات الأخرى كأمرٍ ثابتٍ من أمور الحياة اليومية. في الحقيقة، قد تربح الدولة الإسلامية في العراق والشام فقط بعدم خسارتها.

إنّ مأزقاً قد يقوم بمهمة مساعدة الدولة الإسلامية في العراق والشام على تقوية علامتها الفارقة بشكلٍ أكبر في المجالات المباشرة الواقعة تحت سيطرتها حالياً. في ظل سيناريو الوضع القائم، أثار المشاركون نقطةً هي أنّ الاقتصاد قد يبدأ بالعمل كدولةٍ مغلقة، مع حركةٍ قليلةٍ جداً للسلع إلى داخل الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام أو إلى خارجها، بحسب التأثير الذي تتمكن الجهات الفاعلة الأخرى من ممارسته. إنّ سؤالاً مهماً يتعلق باستدامة هذا الترتيب يعتمد على ما إذا كان النظام سيبقى مغلقاً حقاً، ودرجة الضغط التي تستطيع الجهات الفاعلة الأخرى ممارستها لتبديل الوضع. قال المشاركون في ورشة العمل إنّ قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على زيادة إيرادها ستعتمد بشكلٍ كبيرٍ على كم تبلغ فعاليتها في تنويع مصادر الإيراد التي تخصها مع الوقت، ضمن مُعامِلات سيناريو الوضع القائم.

كانت المجموعة مُجمِعَةً إلى حدٍّ كبيرٍ على أنه بالنظر إلى سيناريو الوضع القائم، قد تستمر الدولة الإسلامية في العراق والشام بتفادي تأمين تمويلٍ خارجيٍّ أو مساعدةٍ من دولٍ راعيةٍ أو أفرادٍ راعين في المنطقة.

السيناريو الثاني: التسوية التفاوضية

يعرض السيناريو الثاني تسويةً تفاوضيةً في سوريا، ومصالحةً في العراق. يُنَحّى الأسد عن السلطة ويُستبدَل بحاكمٍ جديد. يشمل اتفاقٌ ناجحٌ متعدد الأطراف وقفاً لإطلاق النار بين كل الجهات المعنية، باستثناء الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) وجبهة النُّصرة. حتى بوجود وقفٍ لإطلاق النار، ستظل الدولة الإسلامية في العراق والشام تتحكّم بجيوبٍ من الأراضي في أنحاء وسط وشرق سوريا، ولكنها ستكون أكثر عزلةً بكثير مما كانت عليه قبل التسوية. الأحزاب الكوردية وما تبقّى من المؤسسة السياسية السُّنِّيّة توافق على التعاون مع الحكومة المركزية، بوصف ذلك جزءاً من المصالحة في العراق، والحكومة المركزية بدورها، تكون أكثر مراعاةً لمطالبهم.

إنّ مجموعةً من العوامل قد تؤثّر على نتيجة هذا السيناريو. أولاً، قد تسرّع الدولة الإسلامية في العراق والشام جهودها للحصول على أسلحة الدمار الشامل (WMD)، إذ إنها قد تشعر بالاضطرار للمبادرة بهجمةٍ تفوق المتوقع، من شأنها تحسين المعنويات واتّقاء المزيد من الخسائر. التحولات في النفقات للتركيز على توفير الخدمات، والحوكمة الوهمية قد تستفيد من نموذج طالبان في أفغانستان، وقد تنفق الدولة الإسلامية في العراق والشام المال في جهدٍ لاجتذاب السُّنّة الساخطين بينما تعمل على تخريب التسوية التفاوضية.

التكيف العملياتيّ

تَناقَشَ المشاركون بشأن ما إذا كان الجيش السوريّ وداعموه سيسعَون للتحرك إلى داخل الرَّقَّة من أجل مهاجمة المعقل المتبقّي للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بعد مضيّ عدة أشهرٍ على اكتمال تسويةٍ تفاوضية. قَدَّرَ أحد المشاركين أنّ أثر الدولة الإسلامية في العراق والشام يمكن تقليله بنسبةٍ تبلغ 75 في المئة جرّاء ذلك؛ ويتناسب مع هذا الأمر أن يتأثر صندوق الحروب لدى المجموعة بشكلٍ سلبيٍّ أيضاً. إنما، إذا تمكنت الدولة الإسلامية في العراق والشام من مقاومة التقدّم السوريّ والتمسّك بالرَّقَّة كمقرٍّ للقيادة، ستظل تسوّق علامتها الفارقة، وتضمن بذلك تدفقاً للإيراد (أقل بكثيرٍ مما كان عليه).

اعتقد المشاركون أنه حتى لو أَحلّت تسويةٌ تفاوضيةٌ ما السلام في أقسامٍ من العراق وسوريا، ستبقى الدولة الإسلامية في العراق والشام قوةً مقاتِلةً قديرةً في المناطق التي تقع تحت سيطرتها منذ وقتٍ طويل. كونها تنظيمٌ متكيّفٌ يملك مقراً للقيادة سالماً وإن كان يزداد عزلةً في الرَّقَّة، بوسع الدولة الإسلامية في العراق والشام أن تستمر في عملية التغيير نحو تنظيمٍ هجين – مجموعةٌ إرهابيةٌ بشكلٍ جزئيّ، وتنظيمٌ إجراميٌّ بجزءٍ آخر. سوف يحل الربح محل السياسة ليكون المحفّز الرئيسيّ لأقسامٍ كبيرةٍ من التنظيم.

في إضاءةٍ على الآراء المتنوعة للمشاركين في ورشة العمل في ما يتعلق بالتكيّف العملياتيّ المحتمل للدولة الإسلامية في العراق والشام بعد حصول تسويةٍ تفاوضية، ناقش البعض إمكانية أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام، في محاولةٍ للبقاء على قيد الحياة، قد تسرّع من نشاطها العسكريّ، في نفس الوقت الذي تصبح فيه المجموعة ذات تركيبةٍ سوريةٍ غالبة، ومع تناقص أعدادها الإجمالية. قد تؤدي انشقاقاتٌ داخليةٌ محتملةٌ وعدة جولاتٍ من "تغييرات الراية" إلى التدهور في قدرات الحوكمة لدى المجموعة، مما يؤثّر مباشرةً على مقدار المال المُنفَقِ على الأنشطة غير القتالية. بوجود حاجةٍ أقل للإنفاق على الحوكمة، قد تزيد الدولة الإسلامية في العراق والشام من إيقاع عملياتها الهجومية، وتجند أعضاءَ جدداً يهمّهم شأن الخلافة بصورةٍ أقل ويركّزون أكثر على الهجمات العنيفة في أنحاء المنطقة.

بعد 18 شهراً، قد تؤدي نفقات الدولة الإسلامية في العراق والشام في ظل سيناريو التسوية التفاوضية بالمجموعة إلى الارتداد نحو مراحل التمرد المسماة: "المرحلة الأولى" (الكامنة والناشئة) أو "المرحلة الثانية" (حرب العصابات)، مما يؤثّر على كيفية إنفاقها لمالها. فضلاً عن ذلك، في إعادةٍ للهجمات التي شُنَّت في أواخر يونيو/حزيران وأوائل يوليو/تموز 2016، تستطيع الدولة الإسلامية في العراق والشام أن تركز ثانيةً على الخارج، ضمن منطقة الشرق الأوسط (مثلاً، إسطنبول وعَمّان)، أو أوروبا. إذا اختارت الدولة الإسلامية في العراق والشام بالفعل أن تتبع استراتيجيةً من إعادة التخندُق، فيمكنها حينئذٍ ادّخار مواردها الحالية بينما تُحافظ على أثرٍ أصغر داخل سوريا.

التداعيات الخاصّة بالعراق

نفقات الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) التي تأتي على أثر تسويةٍ تفاوضيةٍ قد تركّز على تعطيل الانتخابات العراقية خلال المدى القصير. أحد المسارات الأخرى المحتملة للتحرك، لاسيما إذا تمّ احتضان العراقيين السُّنّة من قِبَل بغداد، يشمل عصياناً يقوم به المقيمون في الموصل، وتحويل الدولة الإسلامية في العراق والشام لعملياتها جملةً إلى الرَّقَّة. من شأن ذلك أن يُمَركز النفقات، إذ تكون الدولة الإسلامية في العراق والشام مجبرَةً على توطيد تنظيمها وعملياتها.

إنّ مظهراً آخر من التسوية السياسية قد يكون التجنيد المتزايد للعراقيين السُّنّة في قوات الأمن العراقية؛ أشار المشاركون في ورشة العمل إلى أنّ زيادةً من هذا النوع قد ترفع من جودة تلك القوات.

التغييرات في الإيراد

خسارة الأراضي قد تُتَرجم إلى إيرادٍ أقل، مع أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) يُرَجَّح أن تسعى لزيادة ما تقوم به من أنشطة الاختطاف مقابل فديةٍ في المناطق التي ما زالت واقعةً تحت سيطرتها. منذ يوليو/تموز 2016، كانت هناك مؤشراتٌ إلى أنّ هذه الطريقة كانت تحدث بالفعل في محافظة الأنبار. قد تسعى الدولة الإسلامية في العراق والشام أيضاً إلى زيادة رافدها من الإيراد المتعلق بالابتزاز.

لاحظ المشاركون أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام قد تظل محتفظةً بالقدرة على ابتزاز المال داخل سوريا. الإيرادات النفطية يمكن اعتصارها إذا كانت الحكومة السورية قادرةً على حشد قواتها لاستعادة حقول النفط في دير الزور من الدولة الإسلامية في العراق والشام. تحدّث المشاركون في ورشة العمل عن حصول هذا الأمر خلال نطاقٍ زمنيٍّ من ستة أشهرٍ بعد التسوية التفاوضية.

نتيجةً لتسويةٍ تفاوضيةٍ ما، خَمَّنَ المشاركون في ورشة العمل أنّ العلامة الفارقة للدولة الإسلامية في العراق والشام سوف تملك صفةً مميزة أقل عند نقطةٍ ما، بشكلٍ يتناسب مع نقصٍ في قدرة المجموعة على كسب المال. التأثير الصافي لتسويةٍ تفاوضيةٍ في سوريا قد يكون اعتصار قبضة الدولة الإسلامية في العراق والشام على الأراضي إلى درجةٍ أكبر، فتُحشَرُ في جيوبٍ منعزلةٍ في أنحاء البلد، مما يحدّ من قدرتها على استهداف المدنيين والمجموعات الأخرى الضعيفة في المجتمع.

المظالم الأساسية والاحتمال الكامن للمصالحة

ضمن مجموعة ورشة العمل، كان أحد أكثر العناصر استفزازاً في السيناريو هو مدى التغيير الذي يمكن للتقارب في العراق بين السُّنّة والحكومة العراقية أن يُحدِثَه في مستقبل الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). كان أحد الخبراء البارزين في شؤون السُّنّة جازماً بأنّ السيناريو، إن هو تضمّن مصالحةً جدّيةً من جهة حكومة العراق، فإنّ قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على الاستمرار في جَني المال في العراق ستقلّ بشكلٍ كبير. قد يؤدي سيناريو التسوية التفاوضية بشكلٍ كامنٍ إلى صحوةٍ سنّيّةٍ ثانية، تتحوّل فيها المجموعات القومية العراقية والبعثيون السابقون بعيداً عن دعم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مما يوهِن إلى درجةٍ أكبر قدرة المجموعة على كسب المال.

السيناريو الثالث: خسارة كامل الأراضي عن طريق القتال

يعرض السيناريو الثالث حلاً عسكرياً بشكلٍ حصريّ. من خلال العمليات القتالية، تُطرَد الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من الموصل والرَّقَّة. يبقى الأسد على رأس السلطة في سوريا؛ تظل الحكومة العراقية مشرذمةً وغير فعالة، ولكنّ الأكراد ما زالوا جزءاً من العراق. قد يبقى بعض عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام مبعثرين في أنحاء سوريا والعراق. ومع أنهم لن يسيطروا على أراضٍ، سيظلون قادرين على شنّ هجماتٍ إرهابية.

السيناريو الثالث على الهيئة التي تمّت مناقشته بها اختلف بشكلٍ طفيفٍ عن السيناريو الثالث الذي خطَّطَ له فريق مؤسسة RAND في الأصل. السيناريو الأصليّ شَمَلَ المقطع الآتي:

> من خلال العمليات القتالية، تُطرَد الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من الفلوجة والموصل والرَّقَّة. يبقى الأسد على رأس السلطة في سوريا؛ تظل الحكومة العراقية مشرذمةً وغير فعالة، ولكنّ الأكراد ما زالوا جزءاً من العراق،

وبغداد تبذل على الأقل جهوداً جدّيةً باتجاه دمج السُنّة. قد يبقى بعض عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام مبعثرين في أنحاء سوريا والعراق، وقد يعود آخرون إلى بلدانهم الأصلية، بينما قد يفرّ غيرهم إلى معاقل الدولة الإسلامية في العراق والشام في أماكنَ مثل ليبيا من أجل إعادة التجمّع والاستمرار في القتال. في وقتٍ لا تكون الدولة الإسلامية في العراق والشام مسيطرةً على شيءٍ من الأراضي، أو على القليل منها فقط، فإنها قادرةٌ على شنّ هجماتٍ إرهابيةٍ دوريةٍ ضد الأهداف الناعمة في المراكز السكانية الكبرى، مثل الأسواق في بغداد، وعلى تشغيل مخططاتٍ إجراميةٍ متنوعةٍ لجمع المال.[1]

قبل بداية المناقشة، لاحَظَ المشاركون أنّ السيناريو الثالث، بالطريقة التي كُتِبَ بها، كان قريباً أكثر مما يجب من السيناريو الثاني بسبب الجملة المتعلقة بالاندماج السُنّيّ. توافقوا على أنه في سيناريو من الانتصار القتاليّ، من المرجّح أن تعتمد الجهود باتجاه المصالحة على تدابير المتابعة من قِبَل الولايات المتحدة أو التحالف، ويُحتمل ألا تنفّذها الحكومة العراقية بشكلٍ مستقل. وِفقاً لذلك، راجَع فريق مؤسسة RAND السيناريو الثالث لكي يزيل ذِكرَ الاندماج السياسيّ للسُنّة.

المتغيرات الرئيسية بالنسبة للسيناريو الثالث تتمحور حول قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على إدامة عملياتها بوجود موازنةٍ محدودة. عندما تتوقف الدولة الإسلامية في العراق والشام عن ادّعاء خلافةٍ عاملة، كيف تميّز المجموعة نفسها عن جبهة النُّصرة وتنظيم القاعدة؟ فضلاً عن ذلك، أيّ كيانٍ أو كياناتٍ قد تظهر للحلول محل الدولة الإسلامية في العراق والشام في الأراضي التي خسرَتها؟

التكيّف العملياتيّ والتغيير الهيكليّ

طِبقاً لما قاله بعض أعضاء ورشة العمل، إنّ خسارةً كاملةً للأراضي عن طريق القتال ستُحدِث التآكل في القيادة الأولى للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) إلى حدٍّ كبير. إنّ قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على تنفيذ هجماتٍ عالية المستوى سيصبح محدوداً، لاسيما إذا ركّزت مكافحة الإرهاب المستمرة على إزالة ما تبقى من قيادة المجموعة. لكنّ المشاركين اعتقدوا أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام ستكون حينها ما زالت تقاتل لاستعادة الأراضي في محاولةٍ لإعادة تشكيل التنظيم حتى بعد مضيّ عامٍ على خسارتها الكاملة للأراضي. أشار المشاركون إلى أنّ الخسارة الإقليمية بالطرق القتالية من شأنها أن تَدَعَ الدولة الإسلامية في العراق والشام مع فائضٍ ماليٍّ متضائلٍ تعتمد عليه، مما يجبر المجموعة على إبداء صبرٍ استراتيجيٍّ من أجل البقاء على قيد الحياة.

التكيّفات التكتيكية قد تسمح للدولة الإسلامية في العراق والشام بالتواجد على المدى القصير، وإحكام تخندُقها في المنطقة على المدى الطويل. في النهاية، إنّ النصر العسكريّ على الدولة الإسلامية في العراق والشام التي تكون عاملةً بشكلٍ سرّيّ، ليس مفاضلةً مرغوبةً من جهة التحالف، وإنما هي واحدةٌ قد تظل الحكومات الإقليمية مستعدةً لقبولها، مهما كان مدى قصر النظر فيها.

استنتج المشاركون في ورشة العمل أيضاً أنه حتى بعد خسارة مساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي في كِلاً من سوريا والعراق، فإنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام ستظل تنفق مالاً للمحافظة على مقاتليها وشنّ الهجمات، لاسيما على المستوى المحليّ، حتى بعد مضيّ 18 شهراً. علاوةً على ذلك، من مُنطلَق الإنفاق، جادل المشاركون بأنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد خسارة الأراضي، قد تحاول نقل إنفاقها بعيداً عن البنية التحتية، إذ ستكون لها أراضٍ أقل تسيطر عليها، وتركّز بشكلٍ متزايدٍ على توسيع الحضور في الأراضي غير الخاضعة للحوكمة وشنّ هجمات الكرّ والفرّ.

خلال المدى القصير إلى المتوسط، ستتطلب الدولة الإسلامية في العراق والشام إيراداً أقل، لأنّ العبء سيكون قد تحوّل من توفير الخدمات إلى العمليات العسكرية. مع تغيير مستويات الموارد وتركيز الدولة الإسلامية في العراق والشام على الغارات وغيرها من تكتيكات التمرد الكلاسيكية، سيكون الغالب على نفقاتها هو عمليات شراء الأسلحة والذخيرة، ومطالبُ عملياتيةٌ أخرى في الصراعات ذات الحدّة المتدنية.

[1] لاحِظ أنّ نصّ هذا السيناريو المنقول هنا كان قد حُضِّرَ في وقتٍ سابقٍ على ورشة عمل يونيو/حزيران 2016، والتي تشكّل أساس النتائج في هذا التقرير، ويبقى النص لم يَطَله التغيير منذ تلك النقطة الزمنية، وذلك بشكلٍ مقصود. بالتالي، كانت الخسائر الإقليمية للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من يونيو/حزيران 2016 أقل بشكلٍ طفيفٍ من التقديرات المنقولة في المتن الرئيسيّ لهذا التقرير، والذي قد جرى تحديثه منذ ذلك الحين ليعكس الظروف الحالية، بما في ذلك استعادة الفلوجة.

التغييرات الكبيرة في الإيرادات

قال المشاركون في ورشة العمل أنّ خسارة كامل الأراضي ستؤدي على الأرجح إلى خسائرَ مستمرةٍ في الإيراد على المدى المتوسط، مما يجبر أعضاء الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) على استعمال الاحتياطات النقدية وتقييد المصادر الجديدة للتمويل من خلال الابتزاز. استشرَفَ المشاركون بالفعل أنه بعد خسارةٍ كاملةٍ للأراضي عن طريق القتال، يمكن أن تحصل الدولة الإسلامية في العراق والشام على زيادةٍ في الإيراد من مصادرَ في الخارج، مع أنّ عملية إعادة المال إلى العراق وسوريا ستطرح تحدياً على الأرجح.

بعد قُرابة عامٍ على خسارة كامل الأراضي، قد يزيد إيراد الدولة الإسلامية في العراق والشام بسبب النشاط الإجراميّ. إذا كانت المظالم ما تزال واسعة الانتشار في أوساط الشعوب السُّنّية في كِلاً من العراق وسوريا، ستظل الدولة الإسلامية في العراق والشام قادرةً على العمل وجني المال.

حوكمة الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)

شَمَلَت المناقشة في ورشة العمل بياناتٍ تفيد بأنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، إن تمكنت من المحافظة على مظهرٍ من مظاهر تنظيمها الأساسيّ، فإنها قد تسعى لإعادة التجمع والتوسع داخل شمال سوريا، حيث تكون إيراداتها متركّزةً على تأسيس دولةٍ ظِلّية. في هذا القسم من البلد، ستضطر الدولة الإسلامية في العراق والشام للتباري مع مجموعاتٍ متمردةٍ أخرى، تشمل جبهة النُّصرة، وقد تُجبَر على إنفاق المزيد من المال على الحوكمة بينما تتنافس مع جهاتٍ فاعلةٍ أخرى غير حكوميةٍ من أجل الشرعية السياسية.

الوضع الحاليّ لتمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)

يبيّن هذا الملحق مذكّرة المعلومات الأساسية الفعلية المتعلقة بتمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، والتي أُرسِلَت إلى كل المشاركين في ورشة العمل بشكلٍ سابقٍ على ورشة العمل التي عُقِدَت في يونيو/حزيران 2016. نعرض هذه المذكّرة بدون تغييرٍ في المحتوى الذي أُعطِيَ للمشاركين في ذاك الوقت (باستثناء عمليات تحريرٍ بسيطةٍ لتصليح أخطاءٍ طباعيةٍ ونحوية، بالإضافة إلى تغييرٍ إداريٍّ طفيف) من أجل توفير خطٍّ مرجعيٍّ متطابقٍ بشأن وضع تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام في وقت ورشة العمل. مع أنّ معظم العوامل بقيت بدون تغيير، إلا إنّ الخسائر الإقليمية للدولة الإسلامية في العراق والشام لم تَزدَد إلا سوءاً منذ يونيو/حزيران 2016.

المذكرة تبدأ هنا:

بعد وقتٍ قصيرٍ من اقتحام الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) للمسرح العالميّ في صيف عام 2014، حيث اجتاحت مدناً رئيسيةً في غرب وشمال العراق، أصبحت أفعال وإنجازات المجموعة تتّصف بالمبالغات والغلوّ. مع ذلك، فإنّ الادّعاء الذي جاء به العديدون، والذي يفيد بأنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام كانت أغنى مجموعةٍ إرهابيةٍ في العالم بعد استيلائها على مواردَ في أنحاء العراق – ويشمل ذلك ما لا يقِلّ عن 500 مليون دولار أمريكيّ إلى مليار دولار أمريكيّ من مصارفَ متعددة – لم يكن يخلو من الدقة بالكامل. اليوم، هناك جهودٌ متضافرةٌ لمكافحة النشاط الماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام. الوكالات الحكومية الأمريكية، وفرقة العمل المتعددة الأطراف المعنية بالإجراءات المالية (Financial Action Task Force [FATF])، والمجموعة المتعددة الجنسيات المعنية بمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (Counter–ISIL Finance Group [CIFG]) هي من بين منظماتٍ عديدةٍ مسؤولةٍ عن مَنع الدولة الإسلامية في العراق والشام من جمع وتحويل وإنفاق المال في دعم أهدافها الحربية.

إنّ فهم تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام مهمٌّ لأنّ إيرادات هذه المجموعة تسمح لها بتنفيذ عملياتٍ عسكريةٍ للدفاع عن حدودها والاستحواذ على أراضٍ جديدة، وعملياتٍ أمنيةٍ لقمع المعارضة، وعملياتٍ إعلاميةٍ لجذب أتباعٍ جُدُد، وأنشطةٍ مشابهةٍ لما تقوم به الدول من أجل توفير بعض الخدمات على الأقل لشعبها، وتقديم صورةٍ لدولةٍ عاملة. أظهرت أبحاثٌ سابقةٌ أنّ وتيرة العمليات العسكرية يمكن ربطها بأنماط الإنفاق.[1]

الجهود المتعددة لمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام تؤدي إلى سؤالٍ مهم: كيف يستطيع صانعو السياسات أن يعرفوا ما هي التأثيرات التي ستنشأ من إحداث التآكل في تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام في ظل سيناريوهاتٍ متنوعة؟ من أجل النظر في هذا الأمر، من المفيد أن تمويل مالية الدولة الإسلامية في العراق والشام بشكلٍ أفضل.

كيف تجني الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مالها؟

أحد أسباب كون الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) ناجحةً إلى هذا الحد في تمويل تنظيمها كان قدرة المجموعة على كسب مبالغَ كبيرةٍ من الدخل من روافد إيرادٍ متعددة. حتى هذا التاريخ، وفّر مصدران للإيراد بالخصوص للدولة الإسلامية في العراق والشام حصة الأسد في صندوق الحروب لديها: النفط وفرض الضرائب، والأخيرة تشمل ما قد

[1] باهني، شاتز، غانيير، وآخرون (.Bahney, Shatz, Ganier, et al)، 2016.

نعتبره في العادة ابتزازاً. الإيرادات الإجمالية لعام 2015 قُدِّر أنها تتراوح بين مليار دولار أمريكيّ تقريباً إلى 2.4 مليار دولار أمريكيّ.[2]

النفط

إنّ قسماً كبيراً من المال الذي جمعته الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) أتى من استحواذ المجموعة على حقولٍ نفطيةٍ رئيسية ومصافٍ للتكرير في شمال شرق سوريا بالإضافة إلى أجزاءٍ من شمال العراق بين يونيو/حزيران 2014 وسبتمبر/أيلول 2014، بالإضافة إلى سيطرتها على الطرق الشريانية الرئيسية ومراكزَ أخرى للتجارة.[3] بحلول وسط عام 2016، كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام ما زالت مسيطرةً على قرابة 60 في المئة من آبار النفط في سوريا و5 في المئة من آبار النفط في العراق.[4] المال يأتي من النفط والمنتجات النفطية والغاز،[5] والتي تُباع لمجموعةٍ من المشترين، ويشمل هؤلاء تجّاراً في سوريا والعراق، يعيدون بيعها للسوق المحليّ ولنظام الأسد نفسه.[6] معظم الإيرادات النفطية تأتي من المبيعات المحلية، والتي تُفرَض عليها الضرائب مراتٍ متعددةً على طول سلسلة الإمداد من الحقل النفطيّ إلى مصفاة التكرير ثم إلى الأسواق المحلية. تراوحت التقديرات الأحدث ما بين 250 مليون دولار أمريكيّ سنوياً إلى قرابة 365 مليون دولار أمريكيّ سنوياً.[7]

فرض الضرائب والابتزاز

تجني الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مالاً من النفط من سوريا أكثر مما تجنيه من العراق، ومع ذلك يبقى من غير الواضح أيّ البلدَين يوفّر لها مالاً أكثر من خلال فرض الضرائب. تطلب ممارسات الابتزاز التي تقوم بها الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) ما بين 2.5 و20 في المئة من الإيراد من الأعمال التجارية في أراضيها، كما تشغّل خدعاً على "طريقة المافيا"، تساعد المجموعة على كسب المال. شَمَلَت هذه الضرائب غراماتٍ تجمعها "الحسبة"، أي الشرطة الأخلاقية[8] للدولة الإسلامية في العراق والشام. تعبّر الدولة الإسلامية في العراق والشام عن أنشطتها المتعلقة بالابتزاز باستعمال مصطلحَين هما **الزكاة**، أي الضريبة الإسلامية التقليدية على رأس المال أو الثروة، و**الجزية**، وهي تقليدياً ضريبةٌ يدفعها غير المسلمين الذين يعيشون في أراضي المسلمين، وهي مشابهةٌ لأشكالٍ أخرى من الضرائب "الثورية" التي يجمعها عدد من المجموعات المتمردة الأخرى.[9]

لقد كانت مدينة الموصل العراقية مصدراً رئيسياً للإيراد الضريبيّ بالنسبة للدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث كان القسم الأكبر من التمويل يأتي من قطاعات التجارة وإعادة الإعمار والنفط[10]. تبتز الدولة الإسلامية في العراق والشام كذلك الأفراد والمجموعات التي تتحرك جيئةً وذهاباً عن طريق المعابر الحدودية إلى أراضيها وخروجاً منها وبين سوريا والعراق.[11] لقد اكتسبت المجموعة إيراداً حتى من الحكومة السورية، كما كان الحال في فبراير/شباط 2013، عندما استولى مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام على سَدّ الطبقة وأعادوا بيع الكهرباء لنظام الأسد.[12]

---

[2] غليزر (Glaser)، 2016b، المركز المعنيّ بتحليلات الإرهاب (Center for the Analysis of Terrorism)، 2016.

[3] كيتنج (Keatinge)، 2014b.

[4] ووريك وسلاي (Warrick and Sly)، 2016.

[5] غليزر (Glaser)، 2016a.

[6] سولومون وفوكون (Solomon and Faucon)، 2016.

[7] تورباتي (Torbati)، 2016؛ فوكون وكوكر (Faucon and Coker)، 2016.

[8] جونستون (Johnston)، 2016.

[9] جونسون (Jonsson)، 2014.

[10] جونستون وباهني (Johnston and Bahney)، 2014.

[11] هبارد، كراوس، وشميت (Hubbard, Krauss, and Schmitt)، 2014؛ عبد الرحيم (Abdulrahim)، 2016.

[12] أهرام (Ahram)، 2014. راجع أيضاً: سعد وغلادستون (Saad and Gladstone)، 2013.

مصادرُ أخرى للإيراد

كما هو الحال في أيّ منظمةٍ ناجحة، تملك الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) حافظة تمويلٍ متنوعة. هي تسيطر على مواردَ مهمةٍ داخل قطاعات الصناعة والزراعة في سوريا والعراق، ومع أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام خسرت في الغالب قدرتها على الوصول إلى المصارف الحكومية في شمال وغرب العراق، فإنّ عمليات السطو التي نفّذتها الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي يعود تاريخها إلى عام 2014، زوّدت التنظيم بمالٍ كثيرٍ لتمويل حاجاتها العملياتية والتنظيمية الوليدة، لا يقلّ عن 500 مليون دولار أمريكيّ تقريباً.[13] كسبت الدولة الإسلامية في العراق والشام مالًا أيضاً عن طريق الاختطاف مقابل فدية (KFR)، وقَدَّرَت وزارة الخزانة الأمريكية (U.S. Treasury) أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام جَنَتْ ما بين 20 مليون دولار أمريكيّ و45 مليون دولار أمريكيّ في عام 2015؛ بيع الآثار؛ موازنة سعر الصرف من خلال المشاركة غير المباشرة مع دُوْر الصرف والمصارف أثناء المزادات على العملات، والتي يقوم بها المصرف المركزيّ العراقيّ، وفيها يمكن شراء الدولارات بسعرٍ أدنى من أسعار السوق ثم يُعاد بيعها بنفس أسعار السوق؛ والأنشطة العادية في الظاهر، مثل إدارة مزارع الأسماك وبيع السيارات المستعملة. حتى هذا التاريخ، حافظت الدولة الإسلامية في العراق والشام على اعتمادٍ ضئيلٍ على الجهات المانحة الأجنبية، بالرغم من الاتهامات التي طَفَت إلى السطح بشأن متعاطفين من الأثرياء وأفرادٍ من قَطَر والكويت يمنحون المال للمجموعة.[14]

كم تجني الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من المال؟

ليس هناك مصدرٌ واحدٌ متَّفَقٌ عليه في ما يتعلق بكم من المال تجني الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). مساعد الوزير دانييل ل. غليزر (Daniel L. Glaser) لاحظ بالفعل في تعليقاتٍ من شهر فبراير/شباط أنّ الإيراد النفطيّ للدولة الإسلامية في العراق والشام انخفض إلى النصف من 500 مليون دولار أمريكيّ إلى قرابة 250 مليون دولار أمريكيّ[15]. حتى مع ذاك الانخفاض في الإيراد النفطيّ، قد تكون الدولة الإسلامية في العراق والشام كسبت 350 مليون دولار أمريكيّ سنوياً من الابتزاز[16]. يُعتَقَدُ أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام نهبت أكثر من مليار دولار أمريكيّ من الخزانات المحصّنة في المصارف على امتداد سوريا والعراق، مع أنّ حصصاً كبيرةً من الاحتياطات النقديّة الضخمة للدولة الإسلامية في العراق والشام ربما تكون قد أفنتها الضربات الجوية للتحالف على امتداد العام الماضي[17]، كما ستتمّ مناقشته في ما يلي. تؤكد الأرقام الصادرة عن شركة آي أتش أس (IHS) أنّ الإيراد الشهريّ للدولة الإسلامية في العراق والشام، بالإجمال، نَقَصَ بما يصل إلى 30 في المئة خلال السنة الماضية، من 80 مليون دولار أمريكيّ شهرياً تقريباً، إلى 56 مليون دولار أمريكيّ شهرياً (مما يساوي 960 مليون دولار أمريكيّ سنوياً، و672 مليون دولار أمريكيّ سنوياً، على التوالي). هذا يشمل هبوطاً في الإيراد المكتسَب من النفط والغاز قدره 26 في المئة، وهبوطاً قدره 23 في المئة في الإيراد المكتسب من فرض الضرائب والابتزاز، وهبوطاً بنسبة 67 في المئة في الإيراد المكتسَب من مصادرَ أُدرِجَت تحت عنوان "أخرى"، مما تعرّفه شركة آي أتش أس (IHS) بأنه تهريب المخدرات، وبيع الكهرباء، ومنحٌ مالية[18]. بشكلٍ مماثل، قالت قوة المهام المشتركة – عملية العزم الصلب (Combined Joint Task Force – Operation Inherent Resolve [CJTF–OIR]) إنّ العمليات الجوية المسماة الموجة العارمة II (Operation Tidal Wave II)، والتي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول، خفّضت الإنتاج النفطيّ للدولة الإسلامية في العراق والشام من 45 ألف برميل يومياً إلى 34 ألف برميل يومياً – وهو نقصٌ بنسبة 24 في المئة. شركة آي أتش أس (IHS) تزعم أيضاً أنّ 43 في المئة من الإيراد الإجماليّ للدولة الإسلامية في العراق والشام يأتي من النفط، بينما تأتي نسبة 50 في المئة عن طريق فرض الضرائب والابتزاز،

---

[13] غليزر (Glaser)، 2016b.

[14] برونستين وغريفين (Bronstein and Griffin)، 2014.

[15] غليزر (Glaser)، 2016b.

[16] غليزر (Glaser)، 2016b. لاحِظ أنه نُقِلَ عن غليزر قوله إنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) كانت تكسب 360 مليون دولار أمريكيّ، بدلاً من 350 مليون دولار أمريكيّ سنوياً من الابتزاز وفرض الضرائب (تورباتي [Torbati]، 2016).

[17] روزنبرغ، كوبر وكوليش (Rosenberg, Cooper and Kulish)، 2016.

[18] شركة آي أتش أس (.HIS Inc)، 2016.

وذلك يبدو مُدانياً للأرقام السنوية التي قدّمها غليزر (Glaser)، والبالغة 250 مليوناً و360 مليوناً، على التوالي.

كيف تنفق الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مالها

تنفق الدولة الإسلامية في العراق والشام(ISIL) مالها بشكلٍ يشبه إلى حدٍّ كبيرٍ غيرها من المجموعات الإرهابية والمتمردة. يذهب بعض مالها لدفع رواتب مقاتليها ويذهب بعضٌ لشراء الأسلحة، وبعضٌ يُخَصَّصُ للمحافظة على البنية التحتية الواسعة لخلافتها وتوفير الخدمات الأساسية لأولئك الذين يعيشون ضمن الأراضي التي تسيطر عليها. يصعب الحصول على التفاصيل، ولكن كانت هناك عدة تقاريرَ ذات مصداقية، خاصةً في صحيفة **فايننشل تايمز** (*Financial Times*) وصحيفة **نيويورك تايمز** (*New York Times*)[19]. ما تبقّى من هذا القسم مُستمَدٌّ من تلك السرديات.

تملك المجموعة موازنةً مركزيةً في الموصل، بالإضافة إلى موازناتٍ مناطقية دون المستوى المركزيّ. تفيد التقارير بانتظامٍ أنّ معظم الإنفاق يدعم الجهد الحربيّ. أفاد تقريرٌ لصحيفة **نيويورك تايمز** (*New York Times*) أنّ الإنفاقات الشهرية شَمَلَت 20 مليون دولار أمريكيّ من أجل القوة القتالية الأساسية، وما بين 15 مليوناً إلى 20 مليون دولار أمريكيّ من أجل الجنود المساعدين والمقاتلين المحليين، وعشرات الملايين تُنْفَقُ على الذخائر، و10 ملايين إلى 15 مليون دولار أمريكيّ لأقسامها الأمنية. لاحظ التقرير أنه عند نقطةٍ ما، بلغ المال الداخل إلى المجموعة 600 مليون دولار أمريكيّ سنوياً، أي ثُلُثَي نفقاتها تقريباً في ذلك الحين.[20]

تنوّعت التقارير بشأن الرواتب. أكّد أحد التقارير أنه في صيف عام 2015، كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام تدفع لأعضائها 100 دولار أمريكيّ شهرياً، بالإضافة إلى 100 دولار أمريكيّ إضافيةٍ لكلٍّ من الوالدين و40 دولار أمريكيّ لكلٍّ من الأشقّاء.[21] لكنّ وثائقَ أحدث تحدد هذه القِيَم بمبلغ 50 دولار أمريكيّ لكل مقاتلٍ وزوجةٍ وامرأةٍ من الرقيق الجنسيّ، و35 دولار أمريكيّ لغيرهم من المُعالين.[22] أشارت تقاريرُ أخرى إلى أنّ العمال المهرة كانوا يتلقّون أكثر من ذلك، على الأقل في مرحلةٍ ما. مثلاً، ذَكَرَ تقنيٌّ في أحد حقول النفط أنه كان يتلقّى 675 دولار أمريكيّ شهرياً، وهذا أعلى من الراتب الأساسيّ البالغ 450 دولار أمريكيّ – وأعلى بكثيرٍ من راتبه البالغ 150 دولار أمريكيّ من الحكومة السورية.[23]

خلال ذروة قوّتها في صيف عام 2015، بدا أنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام تنفّذ أشغالاً عامة، مثل إصلاح خطوط نقل الطاقة الكهربائية، وحفر أنظمةٍ للصرف الصحيّ، وطلي الأرصفة، وتشغيل خدمةٍ للحافلات من سوريا إلى العراق. نفّذت المجموعة أيضاً وظائفَ تنظيمية، مثل ضمان سلامة الغذاء في الأسواق. وكانت أيضاً تدير المدارس والمستشفيات، إلا إنّ مستوى جودة تلك الخدمات كان متدنياً على ما يبدو (مثلاً، المنهج في المدرسة لم يكن مُصَمَّماً بالفعل لمساعدة الناس على اجتياز اقتصادٍ حديثٍ أو الانخراط في تفكيرٍ نقديّ). إضافةً إلى ذلك، توفير العدالة كان ثابتاً ولكنه كان قاسياً.[24]

بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول 2015 ومُضِيّاً في عام 2016، بدا أنّ العديد من هذه الخدمات أصبحت أبطأ وأُلغِيَت، ولم تعُد أعمال الصيانة جارية. المستشفى الوطنيّ في الرَّقَّة كان مُغلَقاً بشكلٍ أساسيّ لأنّ معظم الأطباء كانوا قد فرّوا. ذُكِرَ أنّ رواتب المقاتلين اقتُطِعَت منها نسبة 50 في المئة.[25] الأشخاص الذين غادروا أراضيَ الدولة الإسلامية في العراق والشام قالوا إنّ وعود المجموعة لم يتمّ الوفاء بها.

---

[19] جونز وسولومون (Jones and Solomon)، 2015؛ هبارد (Hubbard)، 2015a؛ هبارد، 2015b.

[20] جونز وسولومون (Jones and Solomon)، 2015.

[21] هبارد (Hubbard)، 2015a.

[22] التميمي (al-Tamimi)، 2016.

[23] هبارد (Hubbard)، 2015a.

[24] هبارد (Hubbard)، 2015a.

[25] نيكس (Nicks)، 2016.

التغيير مع الزمن

إنّ مكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) هي واحدةٌ من عدة خطوطٍ رئيسيةٍ للجهود لدى التحالف. في ظل عملية الموجة العارمة II (Operation Tidal Wave II)، أَنقَصَت الضربات الجوية للتحالف الإيرادات النفطيّة للدولة الإسلامية في العراق والشام بما يتراوح بين 30 إلى 50 في المئة. قبل العملية، كانت المجموعة تجني قرابة 40 مليون دولار أمريكيّ شهرياً.[26] ضمن خط الجهد هذا، بقي التركيز على الاستهداف المباشر لسلسلة إمداد النفط والغاز. تشمل خطوطٌ مستقلةٌ من الجهود مهاجمة مواقع تخزين النقد، وإزالة الأهداف العالية القيمة، ذات الأهمية الحرجة بالنسبة للعمليات المالية واللوجستية للدولة الإسلامية في العراق والشام، والاستفادة من عدة متغيراتٍ مهمةٍ أخرى، تشمل الركود الاقتصاديّ في سوريا والعراق. قد يكون لسعر النفط المنخفض عالمياً بعض التأثير أيضاً، بالإضافة إلى خسارة الدولة الإسلامية في العراق والشام المستمرة للأراضي. في بعض المناطق التي تخسر الدولة الإسلامية في العراق والشام فيها الأراضي، اعتمدت استراتيجية الأرض المحروقة، فدمّرت منشآت حقول الغاز في أثناء تراجعها.[27] كانت خسائر الأراضي مهمةٌ لأنّ المزيد من الأراضي يعني المزيد من الناس والأعمال التجارية التي يمكن فرض الضرائب عليها. خلال العام الماضي، كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام قد خسرت قرابة 40 في المئة من أراضيها.[28] استعادت القوات العراقية مدينة بيجي الشمالية، ومدينة الرمادي في محافظة الأنبار، ومن المرجّح أن تستعيد الفلوجة قريباً. أخرجت قوات الأكراد واليزيديين مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام من مدينة سنجار الشمالية. القوات العراقية هي في طور التأهّب لهجومٍ لاحقٍ على الموصل.

تعطيل سلسلة إمداد النفط والغاز

يشمل استهداف سلسلة إمداد الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من النفط والغاز ضرباتٍ جويةً لحقول النفط ومصافي التكرير والشاحنات المزوّدة بالصهاريج. حتى هذا التاريخ، دمّر التحالف مئات الشاحنات، وعطّل خطوط إمداد الوقود عبر أراضي الدولة الإسلامية في العراق والشام وخارجها، وضرب بنى تحتيةً رئيسيةً في حقول النفط وغيرها من مواقع إنتاج النفط. بالإجمال، لقد أنقص هذا الأمر قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على بيع النفط وقدرتها وقدرة المشترين على صنع وبيع المنتجات المكررة، مثل البنزين.

تركيا زادت أخيراً من جهودها لمنع تدفق الرجال والمواد التي تعبر حدودها، مُقَيِّدَةً بذلك قدرة الدولة الإسلامية في العراق والشام على الوصول إلى السوق السوداء.[29] إنّ تأمين الحدود مهمةٌ هائلة، ولكنها مما يبدو أنّ الأتراك ملتزمون بها بشكلٍ أكثر حزماً على أثر الهجمات الإرهابية التي حصلت مؤخراً في بعض مدنهم الرئيسية. بينما يُرَجَّح أنّ الحدود لن تكون أبداً آمنةً بشكلٍ كامل، فإنّ جهوداً أكثر جدّيّةً لنشر العسكريين والشرطة على طول الحدود ساعدت بوضوحٍ على ردع المهربين عن نقل السلع المُهَرَّبَة جيئةً وذهاباً.

استهداف المبالغ النقدية الضخمة

بالإضافة إلى مهاجمة سلسلة الإمداد من النفط والغاز الطبيعيّ للدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL)، استهدفت الضربات الجوية أيضاً مواقعَ في العراق تخزن الدولة الإسلامية في العراق والشام فيها نقدها. دمّرت ضربتان جويتان في يناير/كانون الثاني 2016 في الموصل مقداراً غير محددٍ من المال، بينما أصابت أربع ضرباتٍ جويةٍ إضافيةٍ في فبراير/شباط منشآتٍ لتخزين النقد وتوزيعه؛ تراوحت التقديرات من عشرات الملايين من الدولارات إلى مليار دولار أمريكيّ، رغم أنّ كل التقديرات هي إلى حدٍ كبيرٍ غير مؤكدة.[30] حصل مزيدٌ من الهجمات على مواقع تخزين النقد منذ مارس/آذار 2016.

لقد استهدفت الضربات الجوية بنجاحٍ أفراداً مهمين، فقتلت عدداً من المسؤولين الماليين ذوي الرتب العالية، وشَمَلَ ذلك اثنَين من وزراء مالية المجموعة، أبو صالح في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، وحاجي إمام في مارس/آذار 2016

[26] جونستون (Johnston)، 2016.

[27] بورجِس (Burgess)، 2016.

[28] ووريك وسلاي (Warrick and Sly)، 2016.

[29] البيرق وبلّوط (Albayrak and Ballout)، 2016.

[30] جونستون (Johnston)، 2016.

(مع أنّ حاجي كان يغلب عليه طابع المسؤول العملياتيّ أكثر من المسؤول الماليّ)، ووزيراً للنفط، أبو سياف، في العام الذي سَبَق. الضربات الجوية على مواقع المبالغ النقدية الضخمة، ومراكز التوزيع الماليّ وجباية الضرائب تكمّل الاستطلاع الإلكترونيّ والعمليات الإلكترونية التي تنفّذها الولايات المتحدة ضد الأصول المالية للدولة الإسلامية في العراق والشام.[31] بدورها، كانت الاستخبارات المالية مصدراً مهماً للمعلومات في ما يتجاوز التمويل، وتمتد إلى العلاقات بين أفراد كادر الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتحليلات أنماط الحياة، وحركات المقاتلين الأجانب، ومراكز الإمداد وإعادة الإمداد بالموارد.[32] الهجمات على مستودعات تخزين النقد تسببت في قيام المجموعة بالشروع في بيع بعض أصولها القيّمة، ويشمل ذلك المركبات.[33] بالنسبة للمركبات التي ما زالت الدولة الإسلامية في العراق والشام تملكها بالفعل، فإنها قد أُجبِرَت على الاقتصاد في الوقود.[34]

التناقص في السيولة

إنّ جهداً جديداً نسبياً للتحالف جارٍ لإنقاص السيولة المتدفقة إلى داخل أراضي الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL). بحلول صيف 2015، قررت الحكومة العراقية حظر توزيع الرواتب الحكومية ضمن الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام، والاحتفاظ بها كضمان؛ لقد كانت الدولة الإسلامية في العراق والشام تفرض ضريبةً على هذه الرواتب كمصدرٍ للإيراد. قبل أن يتمّ أخذ هذا القرار، كانت الحكومة العراقية تدفع قرابة 170 مليون دولار أمريكيّ شهرياً عام 2015 – أي ما يساوي مليارَي دولار أمريكيّ سنوياً.[35] أكثر من ذلك، بدأ العراق بحظر قيام فروع المصارف في المدن والبلدات التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام بتحويلاتٍ دولية، وطلب بأن يُصارَ بدلاً من ذلك إلى تمرير كل الطلبات من خلال المصرف المركزيّ في بغداد، حيث يمكن، نظرياً، أن يتمّ اعتراضها ومنعها. تعمل وزارة الخزانة الأمريكية (U.S. Treasury) بالتعاون مع المصرف المركزيّ في العراق، لمنع الدولة الإسلامية في العراق والشام من الوصول إلى النظام الماليّ العالميّ. هكذا، بُتِرَ تسعون فرعاً مصرفياً واقعاً داخل الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام عن النظام المصرفيّ الدوليّ والنظام المصرفيّ العراقيّ كليهما، كما إنّ 150 داراً للصرافة جرى "التشهير بها وفضحها"، ومنعُها من المشاركة في مزادات المصرف المركزيّ العراقي على الدولار. مع بقاء المجموعة مقيَّدَةً عن الوصول إلى النظام المصرفيّ على كِلا الصعيدَين المحليّ والإقليميّ، فإنها ستضطر إلى الاستمرار بتخزين نقدها في المستودعات والمخازن المحصَّنة التي تصبح ضعيفةً بشكلٍ متزايدٍ أمام الضربات الجوية للتحالف.[36] بالإضافة إلى ذلك، إذا مُنِعَت الدولة الإسلامية في العراق والشام من الوصول إلى دُوْرِ الصرافة والمزادات على العملات، فإنّ ذلك سوف يحدّ من قدرتها على التزوّد بالدولارات الأمريكية، مما يحرم بدوره المجموعة من إيرادٍ محتملٍ من المتاجرة بسعر الصرف.

على الجبهة المتعددة الأطراف، كُلِّفَت المجموعة المعنية بمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (Counter–ISIL Finance Group [CIFG])، التي تشترك في قيادتها إيطاليا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، والتي تضمّ حالياً في أعضائها 37 دولةً ومنظمة، بمهمة منع الدولة الإسلامية في العراق والشام من استخدام النظام الماليّ العالميّ، ويشمل ذلك القائمين بالتحويلات المالية من غير المنظَّمين؛ مكافحة الابتزاز والاستغلال الذي تقوم به الدولة الإسلامية في العراق والشام للأصول والموارد الاقتصادية؛ حرمان الدولة الإسلامية في العراق والشام من التمويل الخارجيّ؛ ومنع الدولة الإسلامية في العراق والشام من توفير دعمٍ ماليٍّ أو مادّيٍّ للمجموعات الأجنبية التابعة لها.[37] إنّ فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (Financial Action Task Force [FATF])، وهي الهيئة الحكومية الدولية الواضعة للمعايير ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، تعمل مع المجموعة المعنية بمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في

---

[31] سانغر (Sanger)، 2016.

[32] ويندرِم وآركين (Windrem and Arkin)، 2016.

[33] غافي (Gaffey)، 2016؛ بي بي سي نيوز (BBC News)، 2016.

[34] مايكلز (Michaels)، 2016b.

[35] غليزر (Glaser)، 2016a.

[36] مايكلز (Michaels)، 2016a.

[37] وزارة الخارجية الأمريكية (U.S. Department of State)، 2015.

العراق والشام لمحاربة التهديد الذي تطرحه الدولة الإسلامية في العراق والشام وتمويل الإرهاب بشكلٍ أوسع.[38]

بالإضافة إلى ذلك، أسست الولايات المتحدة والعراق اللجنة الثنائية الأطراف لمكافحة التمويل المتعلق بالإرهاب (Bilateral Commission to Counter Terrorist Financing)، وهي تركّز على التبادلات في المعلومات والاستخبارات؛ لقد فرضت الولايات المتحدة عقوباتٍ على 30 قائداً أولياً، وممولاً، ومسهّلاً لشؤون المقاتلين الإرهابيين الأجانب، من المرتبطين بالدولة الإسلامية في العراق والشام، وعلى فروعٍ للدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وكانت منظمة الأمم المتحدة ([United Nations [UN) قد أصدرت قرار مجلس الأمن (UNSCR) رقم 2253، الذي يستند إلى نظام العقوبات القائم ضد تنظيم القاعدة، ويسعى لتوطيد التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام.

هل ستتمكن الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) من تخطّي المصاعب المالية؟

الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) مرنة – وقد يقول البعض إنها تعيد تجديد نفسها.[39] إنّ قدرتها على تخفيف الحملة العنيفة الحالية من جهود التحالف المتأهبة لمُكافحة قدرتها على جمع الإيراد، ترتبط مباشرةً بعواملَ عدّة. أولاً، تحافظ الدولة الإسلامية في العراق والشام على ميلٍ لاستبقاء الخبرة التقنية من أنظمة الحكومات السابقة والقطاع الخاص (الهيكليات النفطية المعتمدة لدى الشركات والتي أسسها أبو سياف بقيت سالمةً إلى حدٍّ كبير)، وهي تروّج لمحدودية ملكية الدولة للقطاع الصناعيّ في ما يتجاوز الأدوار التنظيمية والضريبية، وتتباهى بقدرةٍ على موازنة نفقاتها وإيراداتها (الأرصدة المَدينة والدائنة)[40]. مع ذلك، سيطرت الدولة الإسلامية في العراق والشام في أوقاتٍ مختلفةٍ على ما بلَغ خمسة مصانعَ مهمةٍ للإسمنت في كِلاً من العراق وسوريا. تشكّل مناجم الفوسفات والقطاع الزراعيّ مصادرَ أخرى للإيراد ذات ارتكازٍ إقليميّ.[41] خلافاً لتنظيم القاعدة، فإنّ الدولة الإسلامية في العراق والشام لا تتّكل على المِنَح كمصدرٍ كبيرٍ للإيراد، وهي بذلك أقل عُرضةً للعقوبات التقليدية التي تُنفذُها وزارة الخزانة. إن الكتلة الصرفة من المال، والتي راكمَتها الدولة الإسلامية في العراق والشام بشكلٍ أوليٍّ تفوق ما راكمَته أيّ مجموعةٍ في التاريخ الحديث، مما من شأنه أن يعزلها بشكلٍ أكيدٍ عن خسائرها الحالية (لفترةٍ على الأقل)، ويسمح للمجموعة بأن تبقى معتمِدةً على نفسها ومستقلةً مالياً في أثناء تعاملها مع إجراءات التقشّف المستمرة.[42] إضافةً إلى ذلك، تضمّن سلوكها الماضي عندما كانت مجموعة سرّيةً عدداً من خدع الابتزاز وغيرها من أنشطة جمع الأموال مما أبقاها عاملة. في تلك الأوقات، تمكّنَت أيضاً من اختصار النفقات. هذه العوامل تَدَعُ قضية السيناريوهات المستقبلية للدولة الإسلامية في العراق والشام غامضة، مع مواجهة المجموعة لضغطٍ عسكريٍّ وماليٍّ أكبر.

---

[38] فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ([Financial Action Task Force [FATF)، 2016.

[39] شاتز وجونستون (Shatz and Johnston)، 2015.

[40] جونستون (Johnston)، 2016.

[41] المركز المعنيّ بتحليلات الإرهاب (Center for the Analysis of Terrorism)، 2016، ص. 13.

[42] كيتنج (Keatinge)، 2014a.

المراجع

Abdulrahim, Raja, “In Syria’s Mangled Economy, Truckers Stitch Together Warring Regions,” *Wall Street Journal*, May 24, 2016. As of December 9, 2016:
http://www.wsj.com/articles/in-syrias-mangled-economy-truckers-stitch-together-warring-regions-1464106368

Adel, Loaa, “ISIS Revenues from Smuggled Oil Decline After Sharqat Liberation,” *Iraqi News*, September 24, 2016. As of October 22, 2016:
http://www.iraqinews.com/iraq-war/isis-revenues-from-smuggled-oil-decline-after-sharqat-liberation/

Albayrak, Ayla, and Dana Ballout, “U.S., Turkey Step Up Border Campaign Against Islamic State,” *Wall Street Journal*, April 26, 2016. As of December 9, 2016:
http://www.wsj.com/articles/u-s-turkey-step-up-border-campaign-against-islamic-state-1461684454

Ahram, Ariel, “The Dangerous Mixture of Oil and Water in Iraq,” *Political Violence @ a Glance*, August 18, 2014. As of December 9, 2016:
https://politicalviolenceataglance.org/2014/08/18/the-dangerous-mixture-of-oil-and-water-in-iraq/

Bahney, Benjamin, Howard J. Shatz, Carroll Ganier, Renny McPherson, and Barbara Sude, with Sara Beth Elson and Ghassan Schbley, *An Economic Analysis of the Financial Records of al-Qa’ida in Iraq*, MG-1026-OSD, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2010. As of December 9, 2016:
http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1026.html

BBC News, “Islamic State: Up to $800m of Funds ‘Destroyed by Strikes,’” April 26, 2016. As of December 9, 2016:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-36145301

Bronstein, Scott, and Drew Griffin, “Self-Funded and Deep-Rooted: How ISIS Makes its Millions,” CNN.com, October 7, 2014. As of December 9, 2016:
http://www.cnn.com/2014/10/06/world/meast/isis-funding/

Burgess, James, “Scorched Earth Strategy? ISIS Blows Up Several Al Shaer Gas Field Installations,” Oilprice.com, May 17, 2016. As of December 9, 2016:
http://oilprice.com/Latest-Energy-News/World-News/
Scorched-Earth-Strategy-ISIS-Blows-Up-Several-Al-Shaer-Gas-Field-Installations.html

Callimachi, Rukmini, and Lorenzo Tondo, “Scaling Up a Drug Trade, Straight Through ISIS Turf,” *New York Times,* September 13, 2016. As of December 9, 2016:
http://www.nytimes.com/2016/09/14/world/europe/italy-morocco-isis-drug-trade.html?_r=0

Center for the Analysis of Terrorism, *ISIS Financing 2015*, Paris, May 2016. As of December 9, 2016:
http://cat-int.org/wp-content/uploads/2016/06/ISIS-Financing-2015-Report.pdf

Cohen, Eliot, Conrad Crane, Jan Horvath, and John Nagl, “Principles, Imperatives, and Paradoxes of Counterinsurgency,” *Military Review*, March-April 2006, pp. 49–53. As of October 22, 2016:
http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/milreview/cohen.pdf

Daraghi, Borzou, “Biggest Bank Robbery that ‘Never Happened’—$400m ISIS Heist,” *Financial Times*, July 17, 2014. As of November 3, 2016: https://www.ft.com/content/0378d4f4-0c28-11e4-9080-00144feabdc0

Financial Action Task Force, *Financing of the Terrorist Organisation Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL),* Paris, 2015. As of October 19, 2016:
http://www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/financing-of-terrorist-organisation-isil.html

———, “FATF-CIFG Communique,” February 2016. As of October 19, 2016:
http://www.fatf-gafi.org/publications/fatfgeneral/documents/fatf-cifg-communique-feb-2016.html

Faucon, Benoit, and Margaret Coker, "The Rise and Deadly Fall of Islamic State's Oil Tycoon," *Wall Street Journal*, April 24, 2016. As of June 16, 2016: http://www.wsj.com/articles/the-rise-and-deadly-fall-of-islamic-states-oil-tycoon-1461522313

Gaffey, Conor, "Up to $800 Million of ISIS Cash Has Been Destroyed: U.S. Official," *Newsweek*, April 27, 2016. As of December 9, 2016: http://www.newsweek.com/800-million-isis-cash-destroyed-us-official-452870

Glaser, Daniel L., remarks delivered at Chatham House, London, February 8, 2016a.

———, testimony before the House Committee on Foreign Affairs Subcommittee on Terrorism, Nonproliferation, and Trade and House Committee on Armed Services Subcommittee on Emerging Threats and Capabilities, June 9, 2016b. As of June 13, 2016: https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/jl0486.aspx

Hubbard, Ben, "Offering Services, ISIS Digs in Deeper into Seized Territories," *New York Times*, June 16, 2015a. As of June 14, 2016: http://www.nytimes.com/2015/06/17/world/middleeast/offering-services-isis-ensconces-itself-in-seized-territories.html

———, "ISIS Promise of Statehood Falling Far Short, Ex-Residents Say," *New York Times*, December 1, 2015b. As of June 14, 2016: http://www.nytimes.com/2015/12/02/world/middleeast/isis-promise-of-statehood-falling-far-short-ex-residents-say.html?_r=0

Hubbard, Ben, Clifford Krauss, and Eric Schmitt, "Rebels in Syria Claim Control of Resources," *New York Times*, January 28, 2014. As of December 9, 2016: https://www.nytimes.com/2014/01/29/world/middleeast/rebels-in-syria-claim-control-of-resources.html

Hudson, John. "Top U.S. Official: Islamic State Has Lost 47 Percent of its Territory in Iraq," *Foreign Policy*, June 28, 2016. As of December 9, 2016: http://foreignpolicy.com/2016/06/28/top-u-s-official-islamic-state-has-lost-47-percent-of-its-territory-in-iraq/

IHS Inc., "Islamic State Revenue Drops to $56 Million, IHS Says," April 18, 2016. As of November 16, 2016: http://news.ihsmarkit.com/press-release/aerospace-defense-security/islamic-state-monthly-revenue-drops-56-million-ihs-says

"ISIS No Longer Controls Any Iraqi Oil," *Rudaw*, September 27, 2016. As of October 22, 2016: http://rudaw.net/english/kurdistan/270920164

Johnston, Patrick B., "Islamic State's Money Problems," *USA Today*, March 4, 2016. As of December 9, 2016: http://www.usatoday.com/story/opinion/2016/03/04/islamic-state-airstrikes-oil-prices-taxation-extortion-finances-syria-iraq-column/81207344/

Johnston, Patrick B., and Benjamin Bahney, "Hitting ISIS Where It Hurts: Disrupt ISIS's Cash Flow in Iraq," *New York Times*, August 13, 2014. As of December 9, 2016: https://www.nytimes.com/2014/08/14/opinion/disrupt-isiss-cash-flow-in-iraq.html

Johnston, Patrick B., Jacob N. Shapiro, Howard J. Shatz, Benjamin Bahney, Danielle F. Jung, Patrick Ryan, and Jonathan Wallace, *Foundations of the Islamic State: Management, Money, and Terror in Iraq, 2005–2010,* RR-1192-DARPA, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2016. As of December 9, 2016: http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1192.html

Jones, Sam, and Erika Solomon, "ISIS Inc.: Jihadis Fund War Machine but Squeeze 'Citizens,'" *Financial Times*, December 15, 2015. As of December 9, 2016: https://www.ft.com/content/2ef519a6-a23d-11e5-bc70-7ff6d4fd203a

Jonsson, Michael, "Following the Money: Financing the Territorial Expansion of Islamist Insurgents in Syria," Swedish Defense Research Agency, FOI Memo #4947, May 2014.

Keatinge, Tom, "The Importance of Financing in Enabling and Sustaining the Conflict in Syria (and Beyond)," *Perspectives on Terrorism*, Vol. 8, No. 4, August 2014a.

———, "How the Islamic State Sustains Itself: The Importance of the War Economy in Syria and Iraq," *RUSI Analysis*, August 29, 2014b. As of December 9, 2016: https://rusi.org/commentary/how-islamic-state-sustains-itself-importance-war-economy-syria-and-iraq

Liepman, Andrew and Colin P. Clarke, "Demystifying the Islamic State," *U.S. News & World Report,* August 23, 2016.

Michaels, Jim, "Air Campaign Shifts to ISIL's Cash and Oil," *USA Today*, April 17, 2016a. As of December 9, 2016:
http://www.usatoday.com/story/news/world/2016/04/17/air-campaign-shifts-isils-cash-and-oil/83157118/

———, "U.S.-Led Coalition Blows Up $500 Million in Islamic State Cash," *USA Today*, April 21, 2016b. As of December 9, 2016:
http://www.usatoday.com/story/news/world/2016/04/21/
united-states-coalition-blows-up-cash-islamic-state/83346102/

Nicks, Denver, "ISIS Fighters Just Got a Huge Pay Cut," *Money,* January 19, 2016. As of December 13, 2016:
http://time.com/money/4185726/isis-fighters-pay-cut/

Rosenberg, Matthew, Helene Cooper, and Nicholas Kulish, "ISIS Expands Reach Despite Military and Financial Setbacks," *New York Times*, April 12, 2016. As of December 9, 2016:
http://www.nytimes.com/2016/04/13/world/middleeast/isis-iraq-syria.html

Saad, Hwaida, and Rick Gladstone, "Syrian Insurgents Claim to Control Large Hydropower Dam," *New York Times*, February 11, 2013. As of December 9, 2016:
http://www.nytimes.com/2013/02/12/world/middleeast/
syrian-insurgents-claim-to-control-large-hydropower-dam.html

Salama, Vivian, "As Territory Shrinks, ISIS Looks for New Money Sources," *Seattle Times*, October 19, 2016. As of October 22, 2016:
http://www.seattletimes.com/nation-world/as-territory-shrinks-is-group-looks-for-new-money-sources/

Sanger, David E., "U.S. Cyberattacks Target ISIS in a New Line of Combat," *The New York Times*, April 24, 2016. As of October 22, 2016:
http://www.nytimes.com/2016/04/25/us/politics/us-directs-cyberweapons-at-isis-for-first-time.html?_r=0

Shatz, Howard J., and Erin-Elizabeth Johnston, *The Islamic State We Knew: Insights Before the Resurgence and Their Implications*, RR-1267-OSD, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2015. As of December 9, 2016:
http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1267.html

Solomon, Jay, and Benoit Faucon, "An Energy Mogul Becomes Entangled with Islamic State," *Wall Street Journal*, May 8, 2016. As of December 9, 2016:
http://www.wsj.com/articles/an-energy-mogul-becomes-entangled-with-islamic-state-1462734922

Strack, Columb, "Islamic State Caliphate Shrinks A Further 12 Percent in 2016," *IHS Jane's 360*, July 11, 2016. As of December 9, 2016:
http://www.janes.com/article/62153/islamic-state-caliphate-shrinks-a-further-12-per-cent-in-2016

Strange, Hannah, "Islamic State Leader Abu Bakr al-Baghdadi Addresses Muslims in Mosul," *The Telegraph*, July 5, 2014. As of October 22, 2016:
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/iraq/10948480/
Islamic-State-leader-Abu-Bakr-al-Baghdadi-addresses-Muslims-in-Mosul.html

Szubin, Adam, "Remarks of Acting Under Secretary Adam Szubin on Countering the Financing of Terrorism at The Paul H. Nitze School of Advanced International Studies," U.S. Treasury, October 20, 2016. As of October 22, 2016:
https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/jl0590.aspx

al-Tamimi, Aymenn, "A Caliphate Under Strain: The Documentary Evidence," *CTC Sentinel*, Vol. 9, Issue 4, April 2016, pp. 1–8.

Torbati, Yeganeh, "Islamic State Yearly Oil Revenue Halved to $250 million: U.S. Official," Reuters, May 11, 2016. As of June 16, 2016:
http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-islamic-state-revenue-idUSKCN0Y22CW

U.S. Department of State, "Establishment of the Counter-ISIL Finance Group in Rome, Italy," media note, March 20, 2015.

Warrick, Joby, and Liz Sly, "U.S.-Led Strikes Putting a Financial Squeeze on the Islamic State," *Washington Post*, April 2, 2016.

Windrem, Robert, and William M. Arkin, "How to Beat ISIS: Blow Up the Money," *NBC News*, May 1, 2016. As of October 19, 2016:
http://www.nbcnews.com/storyline/isis-terror/how-beat-isis-blow-money-n564956

Woertz, Eckart and Hadi Jaafar, "It's Not Funded Just By Oil and Looting. How the Islamic State Uses Agriculture," *Washington Post*, September 27, 2016. As of December 9, 2016:
https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/09/27/its-not-just-funded-by-oil-and-looting-how-the-islamic-state-uses-agriculture/?utm_term=.31eeb695e2aa

في شهر يونيو/حزيران 2016، عقدت مؤسسة RAND ورشة عملٍ صغيرةٍ حول تمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام (Islamic State of Iraq and the Levant [ISIL]). شَمَلَ المشاركون في ورشة العمل محترفين يملكون خبرةً تتعلق بالشرق الأوسط، والدولة الإسلامية في العراق والشام، ومكافحة الإرهاب، والاقتصاد. يَصِفُ هذا التقرير التطوّر المحتمَل لتمويل الدولة الإسلامية في العراق والشام في ظل ثلاثة سيناريوهاتٍ محددة: استمرارٌ في الحملة الحالية، وتسويةٌ تفاوضيةٌ في سوريا وتسويةٌ سياسيةٌ في العراق، وانتصارٌ عسكريٌّ بدون تسويةٍ تفاوضيةٍ أو تسويةٍ سياسية. قَدَّمَت مناقشة التبعات المحتمَلَة بالنسبة للدولة الإسلامية في العراق والشام عبر هذه السيناريوهات الثلاثة المُتعارِضة عدداً من التداعيات بالنسبة لجهد مكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام. شَمَلَت هذه التداعيات اتخاذ تدابيرَ لمكافحة طرقٍ محددةٍ لجمع المال ضمن أراضي الدولة الإسلامية في العراق والشام باستخدام المعلومات المالية، من أجل إلحاق الضرر بالمجموعة وإحداث التآكل في قدرتها على جمع المال عبر أراضيها، وضمان ألّا تتحوّل نحو جمع المال بما يتجاوز أراضيها.



$17.00

www.rand.org

ISBN-10 0-8330-9739-3
ISBN-13 978-0-8330-9739-2



Arabic Translation
"Financial Futures of the Islamic State of Iraq and the Levant"
CF-361/1